الباب الخامس

مخاطر الانتشار النووى فى آسيا على المنطقة العربية

الفصل الأول: انعكاسات ضرب البرنامج النووى الإيرانى.

الفصل الثانى: مخاطر تحول البرنامج النووى الإيرانى إلى برنامج عسكرى.

الفصل الثالث: الخيار النووى العربى.

الفصل الأول

انعكاسات ضرب البرنامج النووى الإيرانى

يمثل انتشار السلاح النووي في المنطقة العربية سواء من إسرائيل التي تمتلك بالفعل حوالي مائتى رأس نووي أو ما يتردد عن محاولات إيران امتلاك السلاح النووي يمثل تهديدًا للأمن القومي العربي من جوانب عدة سياسية واقتصادية وعسكرية وبالطبع يعتبر التهديد الرئيسي من جانب إسرائيل وأن كان التعامل معه من الجانب العربي أو المجتمع الدولي مستبعد من الأساس إلا أن البرنامج النووي الإيراني وهو التهديد الثاني يمثل تهديدًا خطيرًا للأمن القومي العربي خاصة في محاولات كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تدميره سواءً سلميًا أو عسكريًا وهو ما سيتركز حوله الحديث هنا.

يعتبر سيناريو الحل (الخيار) العسكري كحل مستقل في حد ذاته أو كخطوة تاليه لفرض سيناريو العقوبات سواء كانت عقوبات دولية صادرة عن مجلس الأمن أم كانت عقوبات مفروضة من قبل تحالف أمريكي خارج مجلس الأمن على غرار ما حدث مع العراق أحد السيناريوهات المنتظرة للبرنامج النووي الإيراني.

ومن المؤكد أن إسرائيل طرفًا أساسيًا في الحرب على إيران لتدمير منشئاتها النووية كما تعد صاحبة مصلحة في فرض مجمل المشروعات الأمريكية على العراق أو الشرق الأوسط الجديد الذي رافق الحرب الإسرائيلية على «حزب الله» والذي كان العنوان الاستراتيجي لهذه الحرب.

إن الحرب المحتملة على إيران كسيناريو أمريكي مطروح لحل أزمة البرنامج النووي الإيراني مرتبط بقوة هو الآخر بإسرائيل طبقًا لتصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة في يناير ٢٠٠٤ عند تعيينها بقولها أن السياسة الإيرانية تجاه إسرائيل هي السبب في العداء تجاهها فإيران تعادي إسرائيل وتشجع المنظمات الإرهابية المعادية لها وتسعي لإجهاض أي عملية سلام معها وأسباب أخرى عديدة.

أن التداعيات الإقليمية للخيار العسكري ستكون شديدة العنف لارتباط سيناريو الصدام الأمريكي بمشروع الشرق الأوسط الجديد والحرب التي تشنها الولايات المتحدة الأمريكية ضد ما تسميه بـ «محور الشر» حيث يرتكز هذا السيناريو على دور خليجي وعربي يمتد بما يمكن أن يؤول في النهاية إلى تفجير صراع عربي - إيراني وصراع آخر فرعي» سنى شيعي يقضي على كل عوامل النهضة والاستقرار في المنطقة.

هذه التخوفات أو التوقعات السلبية لها علاقة مباشرة بردود الفعل الإيرانية المتوقعة على سيناريوهات الصدام الأمريكية أكانت في حدود الحصار أو المقاطعة أم كانت ممتدة إلى الحرب.

هذا وكان قد تزايد الحديث في الفترة الماضية عن الإجراءات الاستفزازية والتصعيدية من جانب إسرائيل وما تم عن رغبة دفينة وملحه للتعجيل بالضربة لإيران بغية الحيلولة دون إنتاج طهران قنبلة نووية في غضون عام بحسب ما تزعم الاستخبارات الإسرائيلية ونظرًا لما ينطوي عليه هذا العمل العسكري المحتمل من مخاطر ومحاذير وما يحفه من تحديات عمدت إسرائيل إلى ممارسة ضغوط هائلة على واشنطن لحملها على المضي قدمًا في هذا الدرب في شكل مباشر من خلال الانفراد بتوجيه الضربة العسكرية الاجهاضية للبرنامج النووي الإيراني أو بالتعاون مع إسرائيل.

وتشير كافة التقديرات إلى أن الخطة تتضمن ضرب المنشئات النووية الإيرانية بما لا يتعارض مع التعثر الأمريكي الحادث في العراق خصوصًا أنها ستكون ضربة جوية أو ضربة جوية وصاروخية وليست عملية غزو.

وتعددت التقديرات للأهداف المتوقعة قصفها في العدوان ما بين عشرين هدفًا أحيانًا إلى مائتي أو ثلاث مائة هدف إلى أن وصلت إلى أكثر من ألف هدف تتضمن المواقع النووية الإيرانية والمواقع العسكرية والأهداف الاستراتيجية وغيرها.

وهنا نشير إلى القلق الأمريكي والإسرائيلي من رد الفعل الإيراني المتوقع على أي

هجوم على المنشئات النووية الإيرانية فإيران تظهر استعدادها للتعامل مع أي اعتداء وامتصاص الضربة الأولي وتوجيه ضربات مضادة بالآف الصواريخ الباليستية أرض ـ أرض متوسطة المدى من طراز شهاب ـ ٣ والتي يتجاوز مداها ٢٠٠٠كم **وتحمل رأسًا تفجيريًا يزن ١٠٠٠ كجم كما بوسعها:**

ـ أن تطال المصالح الأمريكية في الخليج والعراق وبقاعا مختلفة في العالم.

ـ ضرب العمق الإسرائيلي.

ـ قصف القوات الأمريكية في دول آسيا الوسطي المجاورة لإيران وفي أفغانستان والعراق حيث تقيم واشنطن قواعد عسكرية تقع في مرمي الصواريخ الإيرانية التقليدية القصيرة والمتوسطة المدى.

ـ إعلان طهران عن تشكيل ٦٠٠ فوج لتعزيز القوى الدفاعية ووحدات قوات التعبئة الشعبية.

ـ تشكيل الفيالق والوحدات التي تعتمد على قدراتها وكفاءتها الذاتية مما يرفع مستوى الجاهزية للقوات الإيرانية عامة.

ـ ما يتردد عن خلايا إيرانية نائمة والمنتشرة في أفغانستان والعراق وحول العالم.

ـ إعلان إيران عن اختبارها صواريخ بحرية قادرة على ضرب السفن الحربية الأمريكية في الخليج مما يهدد بغلق مضيق هرمز في وجه الملاحة الدولية.

أولاً ـ التداعيات السياسية والاستراتيجية:

التداعيات السياسية:

١ ـ التداعيات السياسية على إيران:

تختلف التداعيات السياسية على إيران طبقًا لنتيجة العدوان وإن كان من الاحتمالات المتوقعة[١]:

- إضعاف نظام الحكم في إيران وربما انهياره.
- انقسام المجتمع ما بين مؤيد ومعارض لنظام الحكم وإن كانت التجربة العراقية أثبتت المعارضة التامة للعدوان الخارجي.
- إن تعم الفوضى داخل الجمهورية الإيرانية مثلما حدث في العراق منذ الاحتلال في أبريل ٢٠٠٣، وهنا في حالة إيران سيكون الأمر صعب نتيجة مساحة إيران التي تزيد عن ثلاثة أضعاف العراق وكذلك تعداد السكان وبنفس النسبة.

٢ ـ بالنسبة للدول العربية:

- الإبقاء على حالة الضعف العربي والإسلامي.
- حرمان دول عربية من أي سند إيراني مثل سوريا وحزب الله في لبنان بل أحكام تهديد الدول المناوئة للسياسة الأمريكية خاصة التصعيد ضد سوريا.
- فرض حل أمريكي ـ إسرائيلي على قضايا المنطقة.
- استكمال رسم خريطة المنطقة طبقًا للتصور الأمريكي ـ الإسرائيلي.
- تزايد الهيمنة على الدول العربية وانتشار القواعد الأمريكية.

---

١) لواء دكتور جمال مظلوم مخاطر وتداعيات انتشار الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط ـ مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ـ عام ٢٠٠٦

- تزايد العداء من دول المنطقة للسياسة الأمريكية وتزايد الشعور بأهمية التخلص من السيطرة الأمريكية على دول المنطقة.

- إشغال الرأي العام العربي والعالمي عن المجازر الإسرائيلية التي ترتكبها إسرائيل كل يوم بحق الشعب الفلسطيني كذلك حتى تستطيع إسرائيل إكمال مخططها العدواني بهدف تصفية السلطة والكيان الفلسطيني.

٣ ـ النتائج السياسية عالميًا:

- استكمال الهيمنة الأمريكية على المناطق الاستراتيجية الهامة في العالم.

- استمرار تجسيد الأحداث وكأنها موجهة ضد الولايات المتحدة الأمريكية وفي ظل تقبل أمريكي وغربي لأي عملية تحد من هيمنة الدول التي تصفها الولايات المتحدة أنها دول تمتلك أسلحة الدمار الشامل وترعي الإرهاب.

- قد تشكل رادعًا لإيران لتحقيق ليونة في سياستها.

التداعيات الاستراتيجية:

- تحقيق رغبة الولايات المتحدة الأمريكية والتي جسدتها عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في الهيمنة والروح التسلطية والانفرادية والرغبة في ممارسة هيمنة استعمارية مباشرة ومن ثم السعي إلى إقامة نظام دولي تحكمه دكتاتورية عسكرية ومن ثم سياسية واقتصادية وثقافية.

- تحقيق تغيير الأنظمة والمجتمعات وفقًا للصورة التي في ذهن صقور أمريكا وتحقيقًا للأهداف الصهيونية في المنطقة.

- تحقيق رغبة الولايات المتحدة في تركيع الدول الكبرى وهي تريد نمطًا جديدًا من السيطرة على النفط يسمح لها باستخدامه كسلاح في صراعها الدولي مع الصين وروسيا وأوروبا واليابان الأمر الذي يتطلب سيطرة عسكرية وسياسية (من خلال أنظمة الحكم) على دول النفط.

- دعم شركات النفط الأمريكية الطامعة لاستغلال الاحتياطيات النفطية في الدول البترولية الكبرى وأهمها إيران بعد العراق ومن قبل مناطق بحر قزوين.
- استهداف البترول العربي والإسلامي من خلال السيطرة على الدول البترولية.

ثانيًا ـ الآثار والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية:

تمثل الآثار الاقتصادية والاجتماعية عاملاً هامًا في الصراع من أجل البرنامج النووي الإيراني إضافة إلى العقوبات الموقعة على إيران من الأمم المتحدة ويمكن حصرها كالتالي:

١ـ بالنسبة لإيران:

ـ تفاقم مشكلات الاقتصاد الإيراني:

- حيث تعاني إيران من معدل مرتفع للبطالة بلغ ١٥٪ في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٦.
- كما تعاني من سوء توزيع الدخل حيث يحصل أغني ٢٠٪ على نصف الدخل في إيران بينما يحصل ٨٠٪ من السكان على النصف الباقي، ويحصل أفقر ١٠٪ من السكان على مجرد ٢٪ من الدخل الإيراني مقابل ٣٣,٧٪ لأغني ١٠٪ من سكان إيران.
- معدل التضخم مازال عند مستويات مرتفعة حيث بلغ نحو ١٨,٥٪ في عام ٢٠٠٥ وزاد عام ٢٠٠٦ عند نفس هذا المستوى.

ـ التداعيات والأوضاع الاقتصادية:

- حدوث انهيار اقتصادي للدولة بخلاف أعباء تكلفة إعادة إعمار البلاد.
- تدمير السياحة الدينية في إيران حيث تمثل السياحة مصدرًا رئيسيًا للدخل في إيران.

- تدمير العديد من الأهداف الاقتصادية مثل المصانع ومراكز الكهرباء والاتصالات والسدود والبنية الأساسية للبلاد مثل محطات المياه والصرف والطرق.

- وقف كلي أو جزئي لصادرات النفط والغاز.

حيث يتردد عن خطة أمريكية للسيطرة على موارد النفط الإيراني والتي تتركز في مناطق خوزستان وجنوبها حتى بوشهر وهو ما يعني السيطرة على موارد إيران من تصدير النفط وفي نفس الوقت تجنب آثار الدور الإيراني في التحكم أو السيطرة على صادراتها النفطية وتأثيراتها على الاقتصاد العالمي.

- إحكام سيطرة الولايات المتحدة على موارد النفط والغاز في العالم فمن قبل دول بحر قزوين عقب غزو أفغانستان ثم الخليج ومنها إيران.

ـ الآثار الاجتماعية:

- تأثير الأوضاع الأمنية والاقتصادية على الأحوال الاجتماعية مثل حرمان الأطفال من الحياة الإنسانية والرعايا الصحية وتداعيات الحرب على الجرحى والقتلى والأسرى والمعاقين، والتدمير الذي قد يطال إيران.

وكذلك الفوضى التي قد تعيشها البلاد ورد الفعل نتيجة الأوضاع المتردية في البلاد (عدم وجود المياه، الوظائف، المال، الرعاية، ... إلخ) ومماطلة قوات الاحتلال في إعادة الأمن والاستقرار والنظام.

- تصاعد مسلسل الأيتام الذي يمتد منذ الحرب الإيرانية ـ العراقية والذي قدر عدد القتلى خلال هذه الحرب بحوالي ٢٠٠ ألف قتيل.

- عمليات السرقة والنهب مثلما تعرض له العراق تحت سمع وبصر القوات الأمريكية.

- تفريغ إيران من علمائها سواء بالتهجير أو بالتصفية (تم اغتيال ٣٠٠ ـ ٥٠٠ عالم عراقي حتى الآن).

- تحطيم الروح المعنوية الإيرانية نتيجة: سوء المعاملة والمواجهات العنيفة من قوات الاحتلال ضد الشعب مثلما حدث في العراق.

٢ـ إيران والاقتصاد العالمي:

فيما يتعلق بمدى قدرة الاقتصاد العالمي على تحمل فرض عقوبات اقتصادية على إيران يلزم دراسة العلاقات الاقتصادية والبترولية بين إيران ودول العالم المختلفة والتي تتضح مما يلي:

ـ البترول والغاز الطبيعي في إيران:

كانت إيران تحتل المرتبة الخامسة بين الدول المالكة لأكبر الاحتياطيات النفطية في العالم بعد ٤ دول عربية هي السعودية والعراق والإمارات والكويت وذلك حتى عام ١٩٩٩ لكنها تقدمت للمرتبة الثانية منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن باحتياطي نفطي بلغ ١٢٥,٨ مليار برميل تشكل نحو ١١,٨٪ من إجمالي الاحتياطي النفطي العالمي، أما بالنسبة للاحتياطيات الإيرانية من الغاز الطبيعي فإنها تبلغ نحو ٢٦,٦١٨ مليار متر مكعب بما يشكل نحو ١٥,٥٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي من الغاز وبما يضع إيران في المرتبة الثانية عالميًا بعد روسيا التي تحتل مركز الصدارة في هذا المجال.

وهذه الاحتياطيات الإيرانية الهائلة من النفط والغاز تعني أن هذا البلد الكبير يشكل ركنًا أساسيًا لاستقرار إمدادات النفط والغاز عالميًا في الأجل الطويل.

بما يعني أن أي حظر اقتصادي عالمي يشمل قطاع النفط والغاز لا يمكن أن يكون إجراء طويل المدى لأن العالم لا يملك ترف الاستغناء عن النفط والغاز الإيرانيين اللذين يشكلان نسبة كبيرة من إجمالي الاحتياطي العالمي من هاتين المادتين الخام الاستراتيجيتين للاقتصاد العالمي.

- **تنتج إيران أكثر من ٤ ملايين برميل من النفط يوميًا تضعها في المرتبة الرابعة بين أكبر منتجي النفط في العالم**، بعد المملكة العربية السعودية وروسيا والولايات المتحدة[١].

ويشكل الإنتاج النفطي الإيراني نحو ٥٪ من الإنتاج النفطي العالمي، وهي نسب يصعب على الاقتصاد العالمي الاستغناء عنها، خاصة أن الغالبية الساحقة من الإنتاج النفطي الإيراني تذهب للتصدير وتشكل نحو ٨,٥٪ من الصادرات النفطية.

وفي ظل الارتفاع الكبير في أسعار النفط في الأعوام الأخيرة والتي وصلت به إلى أكثر من ١٤٠ دولار / برميل منتصف عام ٢٠٠٨، وفي ظل استمرار العوامل المسببة للارتفاع مثل النمو الاقتصادي العالمي وما ترتب عليه من نمو سريع نسبيًا في الطلب على النفط، ومثل تعطيل المقاومة الوطنية العراقية لقسم مهم من صادرات النفط العراقية، ومثل التوترات الأمنية والعرقية والسياسية في العديد من البلدان المصدرة للنفط مثل فنزويلا، نيجيريا، إندونيسيا بما يثير المخاوف بشأن استقرار تدفقات النفط منها، ويؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط.

- **بالنسبة للغاز الطبيعي فإن إيران تصدر نحو ٨٠ مليار متر مكعب منه سنويًا بما يوازي ٣٪ من الصادرات العالمية منه**، وتأتي إيران في المرتبة السادسة عالميًا في تصدير الغاز الطبيعي بعد روسيا والولايات المتحدة وكندا وبريطانيا والجزائر، وترتيبًا على هذه المكانة فإن خروج الغاز الإيراني من السوق سيضر بشدة بالاقتصاد العالمي وبالذات بالدول المستوردة له، والتي ستحرم منه إذا صدر قرار دولي بحظر استيراده[٢].

وفي ظل هذا الوضع فإن غياب الغاز الإيراني وغياب نحو ٣,٥ مليون برميل من الصادرات النفطية الإيرانية عن السوق العالمية سوف يشعل الأسعار ويرتفع بها إلى مستويات قياسية جديدة يمكن أن يخلق حالة من الركود الاقتصادي العالمي.

---

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ـ جامعة الدول العربية ـ القاهرة عام ٢٠٠٧.

(٢) لواء دكتور جمال مظلوم ـ الأزمة النووية الإيرانية ـ البعد الاقتصادي ـ مجلة الدبلوماسي ـ عدد يونيو ٢٠٠٦.

ـ البترول والعلاقات الاقتصادية الخارجية:

- بالنسبة **للبلدان** الأكثر اعتمادًا على النفط الإيراني مثل اليابان والصين وكوريا الجنوبية وتركيا وحتى بعض الدول الأوروبية مثل هولندا واليونان وفرنسا وأسبانيا، فإنها يمكن أن تتعرض لأضرار اقتصادية، أكثر فداحة من غيرها.
- وعلى **صعيد** آخر فإن إيران لديها مصالح تجارية واقتصادية عمومًا واسعة النطاق مع العديد من الدول المتقدمة والنامية.

ومن المؤكد أن هذه الدول وشركاتها لها مصلحة اقتصادية أكيدة في عدم تعرض إيران لأي حظر على صادراتها النفطية، لأن إيران إذا فقدت إيراداتها النفطية فإنها لن تكون قادرة على تمويل وارداتها وستقلص تعاملها مع هذه الدول وشركاتها.

ـ إمدادات الطاقة والمواجهة في الخليج[1]:

أما إذا تطورت المواجهة الغربية مع إيران إلى صراع مسلح فإن إيران يمكن أن تشكل تهديدًا جديًا لتدفق النفط العربي عبر الخليج ولحركة ناقلات النفط فيه بحكم تحكمها في مضيق هرمز والذي يمر عبره ٢٥٪ من حجم النفط المستهلك يوميًا عالميًا، وعندها فإن الاقتصاد العالمي يمكن أن يتعرض لصدمة مروعة، بما يجعل أي دولة أو رئيس دولة يستبعد هذا الخيار العسكري الذي يعد ضربًا من التهور.

هذا ونرى أن الاقتصاد الإيراني المعتمد بشدة على تصدير النفط والغاز سوف يتعرض لهزة عنيفة لو اتخذ مجلس الأمن قرار يقضي بحظر استيرادهما من إيران، وذلك على الرغم من كل المؤشرات الإيجابية في هذا الاقتصاد والتي أشرنا إليها، لكن هناك الكثير من الشكوك المبررة تمامًا في أن يجرؤ أحد على اتخاذ مثل هذا القرار الذي لن تستفيد منه سوى إسرائيل التي ترغب في إيقاف تنامي قوة إيران وعرقلة دخولها النادي النووي

(١) خليل حسين ـ من الخاسر في استخدام سلاح العقوبات ـ الحياة في ٢٨/ ٤/ ٢٠٠٦.

وكذلك شركات النفط الأمريكية التي ستستفيد من ارتفاع أسعار النفط ومعها الدول المصدرة للنفط.

بالنسبة لاقتصاديات دول الخليج:

- بالنسبة لصادرات دول الخليج من النفط قد تتأثر برد فعل على الهجمات الأمريكية بقصف منابع البترول في دول الخليج خاصة وأنها جميعًا في مدي الصواريخ القصيرة المدى من الأراضي الإيرانية أو حدوث حرب ناقلات النفط كتلك التي حدثت في منطقة الخليج خلال الحرب الإيرانية ـ العراقية في منتصف الثمانينيات.
- تأثر الصادرات الخليجية لإيران طبقًا لقدرة إيران على الاستيراد وحالة المرور والنقل في الخليج.
- تأثر القطاع السياحي الخليجي والعربي.
- انهيار أسواق الأسهم في المنطقة كافة.

بالنسبة للاقتصاد العالمي:

- تأثر الاقتصاد العالمي بإمدادات النفط من منطقة الخليج.
- احتمال ارتفاع أسعار النفط وهناك تقديرات بارتفاع هائل قد يصل فيها سعر البرميل لـ ٢٠٠ دولار للبرميل وأكثر من ذلك.
- **السيطرة الأمريكية على منابع البترول في العالم** وذلك من خلال التواجد الأمريكي في منطقة الخليج والتي تنتج ٢٠ مليون برميل / يوم وتمتلك ٦٢٪ من الاحتياطي العالمي إضافة إلى سيطرتها على مناطق أخرى في أنحاء العالم.

ثالثًا: الآثار البيئية:

الآثار البيئية للحرب على إيران[1]:

يمكن رصد بعض الآثار البيئية في حال نشوب صراع مسلح كالتالي:

- تلويث الأرض الزراعية والمياه في المناطق التي سيصل إليها القتال.
- احتمال تلوث مياه الخليج الذي قد ينجم عن غرق البواخر (كما حدث في حرب الناقلات في الثمانينيات).
- أضرار إشعال آبار البترول مثلما حدث في حرب الخليج الثانية (حرب تحرير الكويت).
- أضرار البيئة الصحراوية من آثار الحملات العسكرية.
- تداعي زراعة الألغام أثناء العمليات العسكرية خاصة بالقرب من المناطق السكنية.
- الآثار البيئية السلبية الناتجة عن استخدام الولايات المتحدة الأمريكية بذخائر اليورانيوم المنضب مما يجعل احتمالات التلوث البيئي بهذا العنصر الإشعاعي الخطير واسعة الانتشار.
- يتسبب القصف المستمر على المدن الرئيسية: وسقوط هذه المدن الواحدة تلو الأخرى وانعدام النظام وانتشار الفوضى في انهيار المؤسسات المعنية بإدارة البيئة والمحافظة على الإصلاح البيئي في مجمل البلاد.

---

(١) لواء د/ ممدوح حامد عطية ـ طرق الوقاية من المخاطر الناتجة عن الاستخدامات العسكرية والمدنية للطاقة النووية ـ ورقة مقدمة في مؤتمر مخاطر وتداعيات الانتشار النووي على منطقة الخليج المنعقد في البحرين في سبتمبر ٢٠٠٦

- صرف المخلفات الآدمية إلى المسطحات المائية والأنهار مما يشكل خطورة بالغة على حياة المواطنين خصوصًا في غياب مياه الشرب النقية كما يهدد البيئة عمومًا مثلما حدث في العراق.

- عدم توافر مياه الشرب النقية مما يستتبع انعكاسات صحية جسيمة إذ يتسبب انقطاع التيار الكهربائي في عجز محطات التنقية عن أداء دورها وضغط المياه المعقمة في أنابيب مياه الشرب.

- انهيار نظام جمع القمامة والنظافة العامة إضافة إلى الخراب والدمار الناتجين عن عمليات القصف والنهب مما سيؤدي إلى تدني مستوى البيئة الحضرية.

- انهيار نظام الرقابة الصحية والغذائية سيعرض الشعب الإيراني في المرحلة المقبلة إلى مخاطر تناول الأغذية الفاسدة والملوثة والمنتهية الصلاحية مما يسفر عن مشكلات صحية تتفاوت في خطورتها.

- - تفشى الأمراض والأوبئة التى تشكل خطرا داهما على صحة المواطنين.

ـ الآثار البيئية الضارة المؤثرة على دول الخليج العربي في حالة تدمير / قصف المنشآت النووية الإيرانية[1]:

- تمتلك إيران بنية أساسية قوية من المنشآت النووية منها محطات نووية (العاملة) ومحطات نووية تحت الإنشاء ومنشآت لتخصيب اليورانيوم (بطريقة الطرد المركزي) وكذا مراكز للبحوث النووية بالإضافة إلى مناجم غنية باليورانيوم والأخيرة موجودة في «ساجهاند»، و«يزود».

- وفي حالة قيام الولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل بقصف أو تدمير أي من المنشآت النووية (العاملة) أو محطات الطرد المركزي الخاصة بتخصيب

(١) لواء د/ ممدوح حامد عطية ـ مجلة شؤون خليجية ـ مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ـ العدد ٤١ ربيع عام ٢٠٠٥ ـ ص ١١٣

اليورانيوم فإن كميات هائلة من المواد المشعة تظل تنبعث على مدى عدة أيام قد تصل إلى عشرة أيام بعد الحدث، وتبلغ كمية الانبعاث ربع الكمية خلال اليوم الأول.

- وعندما تنطلق كميات المواد المشعة من مفاعل بوشهر الإيراني وكذا محطات تخصيب اليورانيوم (بطريقة الطرد المركزي) فإن الظروف الجوية تكون هي العامل الأساسي في نقل تلك الأشعة إلى المناطق المختلفة من العالم وفي مقدمتها إيران، تركيا، سوريا، العراق (بما فيها القوات الأمريكية وقوات التحالف في العراق)، الكويت، البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة، عمان، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية اليمنية، الأردن، إسرائيل، ولبنان، وفلسطين، ومصر علاوة على العديد من دول أوروبا الشرقية.
- ويتم نقل تلك المخلفات المشعة (الهواء الملوث ـ الغبار الذري) بصورة مباشرة بسبب انتقال كتلة الهواء المحيطة بالمنشآت النووية المدمرة إلى ما حولها أو بصورة غير مباشرة عن طريق السحابة المشعة التي تنشأ بسبب تصاعد الأهوية الساخنة المحتوية على مقادير هامة من الرطوبة إلى مستويات مرتفعة، وفي هذه الحالة تتحرك مقادير السحاب تحت تأثير الرياح العليا وفي اتجاهات قد تكون مغايرة لتحرك الأهوية في المستويات القريبة من سطح الأرض.

هذا بخلاف تأثير تدمير / قصف المنشئات النووية الإيرانية على الكائنات الحية في منطقة الخليج والإشعاع الناتج أيضًا على الإنسان من تعرض حاد وتعرض مزمن على أجزاء الجسم.

الخطر المحدق للبرنامج على الدول العربية في الخليج[1]:

ينظر الخليجيين للمراكز النووية الإيرانية كخطر بيئي وإشعاعي مستقلاً عن الدوافع الاستراتيجية الأخرى التي تشكل تهديدًا لدول الخليج والأمن في المنطقة بل أن المخاوف تمتد حتى لو كانت للأغراض السلمية ما دامت تقع على الساحل الشرقي والشمالي للخليج مباشرة.

كما تنظر الدول الخليجية على أنه إضافة للآثار السابقة ـ تمثل (مع العراق واليمن) مجموعة الدول التي تشترك مع الجانب الغربي لإيران في مجال بيئي وجيولوجي مشترك. وبالنتيجة فالدول الخليجية ستكون الأشد تأثرًا بأية تداعيات لمثل هذه الأزمة، بيئية، سياسية، و/أو عسكرية، بل إن احتمال الخطر البيئي / الإشعاعي، الناتج عن خطأ بشري، و/أو كارثة جيولوجية قائم ومستمر حتى قبل أن تبدأ الأزمة الحالية، بل إنه سيظل مستمرًا بعدها، إن لم يعالج كخطر مستقل قائم بذاته.

ويرى الخليجيين أن هناك ثلاث حقائق مهمة جدًا فيما يتعلق بتأثير هذه الأزمة على الأمن الوطني لمجلس التعاون الخليجي (والعراق واليمن)، أولاهما جغرافية؛ والثانية جيولوجية؛ والثالثة بيئية ـ قدر لها جميعًا أن تحدد العلاقة الاستراتيجية بإيران.

- الحقيقة الأولى هي أن مدينة الكويت تعتبر أقرب تجمع سكاني خليجي إلى المراكز النووية الإيرانية الأخرى في دارخوين (في الأهواز)، بوشهر، وفزا، وأصفهان وناتانز، ويزد، وساجاند، تلي مدينة الكويت من حيث القرب الجغرافي في دول المجلس كل مدن مملكة البحرين، ثم مدن الخفجي والجبيل والقطيف والدمام والظهران والخبر ورأس تنورة (أهم موانئ العالم النفطية) في المملكة العربية السعودية، ثم الدوحة وباقي المدن القطرية، ودبي وأبو ظبي وباقي حواضر

(١) د/ سامي محمد خالد الفرج ـ استراتيجية مقترحة لمجلس التعاون الخليجي لمواجهة الانتشار النووي العسكري الإقليمي ـ ورقة مقدمة لمؤتمر مخاطر وتداعيات الانتشار النووي على منطقة الخليج المنعقد في البحرين في سبتمبر ٢٠٠٦

الإمارات العربية المتحدة، ثم الرياض وباقي حواضر المنطقة الوسطي السعودية، ثم المدن العمانية من الشمال إلى الجنوب. وفي الشمال تعتبر بغداد في العراق الأقرب إلى ناتانز، وبوناب، وتبريز، والبصرة إلى المراكز النووية القريبة من الكويت. ويضم المناخ الإقليمي الخليجي كل المدن أعلاه، ويطال أطراف اليمن!.

وتقع في الشريط الساحلي لشمال وغرب الخليج حقول النفط الاستراتيجية وهي: البصرة، وجنوب القرنة، وجزيرة مجنون العراقية، وبرقان الكويتي، والسفانية والغوار السعوديان، في قوس يمتد (عكس عقارب الساعة) جنوبًا باتجاه الحقول الاستراتيجية القطرية والإماراتية. وتضم هذه المنطقة محطات تكرير المياه الاستراتيجية، ومصائد الأسماك الرئيسية لمجلس التعاون الخليجي، وهي تمثل لبنة أساسية في الأمن الغذائي لدول المجلس، خاصة في ظل انعدام الأنهار، وقلة مصادر الشرب البديلة الأخرى.

أن أي حادث يقع في الجانب الشرقي حتى لو كان حادثًا غير متعمد ـ هو احتمال خطر جدًا، بل هو الاحتمال الأخطر في تاريخ دول مجلس التعاون، وأنه يجب أن يؤخذ بالجدية التي يستحقها.

- والحقيقة الثانية هي أن دول مجلس التعاون كلها معرضة ـ وبدرجات متفاوتة ـ لأي حادث في مفاعلي بوشهر والأهواز نتيجة لكارثة طبيعية كزلزال مثلاً، وهو ليس بأمر مستبعد في منطقة معروفة بوقوع الزلازل، كما حدث في كل من تركيا وجمهورية سلوفينيا وأثر ذلك على المراكز النووية في منطقة الزلزال، بل كما حدث مؤخرًا عندما دمر زلزال مدينة بام في وسط إيران؛ حيث أصابت التأثيرات السيكولوجية التالية للزلزال ـ أي الدائرة التي كان للزلزال تأثير عليها ـ مضيق هرمز أيضًا بحيث وصلت إلى سواحل عمان (الدولة المطلة على المضيق) ودولة الإمارات العربية المتحدة، وهما الدولتان الأقرب من دول مجلس التعاون.

- والحقيقة الثالثة هي أن مفاعل بوشهر ـ وهو في الحقيقة يتكون من محطتين هما (١) و (٢) ـ يقع على ضفاف الخليج. وسينتج عنه الدمار البيئي لدولة الكويت ولمرافئ العراق الجنوبية، ولكل الساحل الغربي للخليج في حالة وقوع حادث بسبب خطأ بشري، أو بفعل قوى الطبيعة. ومثل هذا الدمار البيئي تعززه صفة خاصة بمنطقة الخليج كمسطح مائي وهي أنه بالمخالفة لكل المسطحات المائية التي تتحرك فيها الأمواج حسب عقارب الساعة، فإن أمواج الخليج تتحرك عكس عقارب الساعة. أي بعبارة أخرى أن سيناريو الحادث كما يتضح ربما سيكون تأثيره على دول الخليج أكثر من تأثيره على إيران!.

رابعًا ـ التداعيات الأمنية والعسكرية:

ـ التداعيات الأمنية والعسكرية على إيران:

ـ تنامي الخطر الأصولي في إيران والمنطقة في إطار:

- إثارة الغضب من التواجد الأمريكي في المنطقة ومن السياسات الأمريكية مع دول المنطقة.
- حدوث حالة من الفوضى والسلب والنهب كما حدث في العراق عقب الحملة الأمريكية.

ـ نشوب عمليات المقاومة ضد القوات الأجنبية وهو ما قد يحيل البلاد إلى حالة من الدمار مثلما هو الحال في العراق.

ـ احتمالات اندلاع حرب أهلية خاصة مع تزايد نسبة الأقليات في إيران مثل حالة العراق.

ـ حل الجيش:

- لا يستبعد صدور قرار أمريكي بحل الجيش الإيراني وحرس الثورة أسوة بما اتبع مع العراق وإن كان في صورة نموذج أقل ضررًا إقليميًا ودوليًا عما حدث مع العراق.

- إضعاف القدرات الإيرانية وبالتالي الإسلامية الداعمة دائمًا للمواقف العربية وخاصة منها إيران.
- تكريس الاحتلال الأمريكي للمنطقة وضمان التفوق الكمي والنوعي للقوات الإسرائيلية على دول المنطقة كافة.
- دفع المواطنين إلى قبول الاحتلال بديلاً لنظم حكم استبدادية طبقًا لوجهة النظر الأمريكية[1].

التداعيات الأمنية والعسكرية على المنطقة:

والأمر الذي لا شك فيه هو أن إصرار الولايات المتحدة على تصفية البرنامج النووي الإيراني عسكريًا سيؤدي إلى نتائج إقليمية كارثية، خاصة على الساحة الخليجية؛ حيث يتوقع أن يستند الرد الإيراني على ذلك إلى عدد من الخيارات، أبرزها:

- شن سلسلة من الهجمات على الأهداف الأمريكية العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية المتمركزة في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، ومنطقة الخليج بشكل خاص مثلما حدث أثناء الحرب على العراق في الكويت وقطر.
- توظيف الأقليات الطائفية والعرقية كورقة ضغط على الحكومات ولعل اللعب بورقة الشيعة في منطقة الخليج العربي، لاسيما أن العديد منهم يتركزون في المناطق الغنية بالنفط، كالمنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية.
- تقديم الدعم لمنظمات إرهابية خارجية متحالفة للقيام بعمليات انتقامية ضد أهداف أمريكية وإسرائيلية.
- تقديم الدعم الواسع لفصائل المقاومة الفلسطينية وتعزيز قدراتها على إنزال

(١) مجلة شؤون خليجية ـ مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ـ العدد ٤٥ ربيع ٢٠٠٦ ـ ص ٢٦ ـ ص ٢٧

الخسائر المادية والبشرية بالإسرائيليين، وإعادة تفعيل جبهة المواجهة اللبنانية ـ الإسرائيلية عبر استغلال ورقة «حزب الله» اللبناني وتشجيع قياداته على استهداف إسرائيل لإدخال أبعاد إقليمية في الصراع بين طهران وواشنطن، ولتأخذ الحرب المتوقعة بينهما منحي جديدًا قد يسفر عن اشتعال منطقة الشرق الأوسط بالكامل، وهو احتمال قد يكون مرجحًا بشدة إذا ما قامت إسرائيل بضرب المواقع الإيرانية نيابة عن الولايات المتحدة.

- تبني سياسات تدخلية هجومية واسعة، وأمنية ودبلوماسية في الساحة العراقية، هدفها معاقبة الولايات المتحدة وحلفائها، وذلك من خلال توفير الدعم المادي واللوجيستي للمقاومة العراقية.
- محاولة استهداف المصالح النفطية في منطقة الخليج، وهو ما هددت به إيران بالفعل، الأمر الذي يحمل معه تداعيات على الأمن القومي لدول الخليج العربي.

ومن الممكن تصور أن تقوم وحدات تابعة للجيش الإيراني بتخريب منشآت تصدير النفط في دول غرب الخليج مثل: الكويت والسعودية والإمارات، وبالرغم من أن تلك الدول ستفرض نطاقًا أمنيًا على تلك المنشآت، إلا أن قدرة تلك الوحدات على القيام بهجوم واحد أو اثنين سوف تزيد التوتر، مما سيؤثر بشدة على سوق النفط.

- أن أي هجوم عسكري سيؤدي إلى حدوث ردود فعل وطنية ضخمة تدعم موقف النظام الحاكم في إيران على الأقل على المدى القصير.

على المستوى الإقليمي:

- الاحتلال طويل الأمد لإيران: لاشك أن نموذج أفغانستان والعراق قد يتكرر في ظل البيانات الغامضة التي يدلي بها المسؤولون الأمريكيون والبريطانيون عن

ذلك مثل الاستعداد لسحب القوات إذا طلبت الدول ذلك في إطار مغلف للبقاء الطويل الأمد في تلك الدول.

- تزايد انتشار القوات الأمريكية في مناطق أخرى من العالم.
- تحقيق مزيد من صفقات التسلح بين دول المنطقة والولايات المتحدة الأمريكية في ظل استمرار الصراعات في المنطقة (تزيد صفقات الأسلحة لدول مجلس التعاون الخليجي سنويًا عن ٣٠ مليار دولار).

على المستوى الدولي:

استمرار الهيمنة الأمريكية على العالم وانفرادها بالقوة العسكرية الأولى ففي ٧ أكتوبر ٢٠٠١ حدثت الحملة على أفغانستان وفي ٢٠ مارس ٢٠٠٣ الحملة على العراق وهكذا يستمر العدوان، وغياب الأمن والأمان وتزايد عمليات العنف والإرهاب على عكس ما وعدت به الولايات المتحدة الأمريكية عشية قيامها وحلفاؤها بالحملات المذكورة.

الفصل الثانى

مخاطر تحول البرنامج النووى الإيرانى إلى برنامج عسكرى

في إطار إصرار إيران على عدم وقف عمليات تخصيب اليورانيوم وزيادتها عدد الأجهزة المستخدمة حتى ٧ آلاف جهاز طرد مركزي مع استخدام أجهزة متطورة بي ـ ٢ بدلاً من بي ـ ١ الأكثر تطورًا ما يعني أن البرنامج النووي الإيراني أصبح أكثر تطورًا بدرجة كبيرة وأنه قادرًا على الاستمرار بدون مساعدة أجنبية بل وأصبحت إيران قادرة على صنع بعض الأجهزة الحساسة الخاصة بتخصيب اليورانيوم المطلوبة لصناعة السلاح النووي مثل الجهاز المتعلق بالدوران الذي يعتبر وجوده حيويًا لإجراء عمليات الطرد المركزي لغاز اليورانيوم وما يتردد من أن العالم الباكستاني «عبد القدير خان» ساهم مع عدد من كبار مساعديه في تطوير تكنولوجيا أساسية لصنع مضخات الطرد المركزي وتطوير معرفة الإيرانيين بعمليات اختبار الأسلحة النووية وقد أشارت بعض التقارير أن خان كان يزور إيران بشكل منتظم لتقديم خبرته للإيرانيين[١].

كما أن أخفاء إيران أنشطتها النووية لسنوات عدة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكل هذه الأسباب وغيرها يؤكد أن هناك نوايا أخرى غير الاستفادة من الطاقة النووية وبالتحديد للأغراض العسكرية أي ما يعني احتمال تحول البرنامج من برنامج سلمي إلى برنامج عسكري[٢].

---

(١) تصريح الرئيس الإيراني إحمدى نجاد ـ منشور في جريدة الأهرام في ٢٨/ ٧/ ٢٠٠٨.

(٢) د/ محمد السعيد إدريس ـ البرنامج النووي الإيراني ـ الأزمة ـ السيناريوهات المحتملة ـ التداعيات الإقليمية ـ ورقة مقدمة في مؤتمر مخاطر وتداعيات الانتشار النووي على منطقة الخليج الذي عقد في البحرين ـ المنامة في الفترة من ١٠ ـ ١١/ ٩/ ٢٠٠٦.

أولاً ـ تأثير تحول البرنامج النووي الإيراني إلى برنامج عسكري على المستوى السياسى[1]:

ـ يمكن رصد الآثار التالية:

- ازدياد هيبة ونفوذ إيران في منطقة الشرق الأوسط، مما يجعل الدول المجاورة لها تعيد قراءة مصالحها عند بحث المسائل الإقليمية الكبرى.
- إزدياد قوة موقف حلفاء إيران المقاومين للوجود الأمريكي في العراق وأفغانستان ودول الخليج، وحلفاء إيران المقاومين لإسرائيل في الأراضي العربية المحتلة ولبنان، كما ستقوى ثقافة المقاومة من خلال إذكاء الفكر الملتزم بحقوق المسلمين ومقاومة المد الغربي.
- شعور أبناء الطائفة الشيعية في دول المنطقة بدعم الثورة الإيرانية لهم.
- إيجاد طرحًا إيرانيًا لأبناء دول المنطقة يناهض المفهوم الغربي الداعي لعلمانية دول المنطقة، وهو التمسك بأصول الإسلام، مما يزيد من عزم التيار الإيماني المسلم وحرصه على زيادة أنظمة الحكم الإسلامية القائمة.
- حدوث مواجهات سياسية حامية داخل الدول العربية، التي تضم قوى ذات فكر ديمقراطي معتدل وقوى ذات فكر مقاوم ضمن دائرة التحالف الإيراني، خاصة في لبنان وفلسطين.
- تزايد حالات التوتر والانقسام بين السلطة الفلسطينية وفصائل المقاومة الفلسطينية المتشددة على خلفية النظرة لنهايات الصراع العربي ـ الإسرائيلي.
- ارتفاع سقف المواقف السورية تجاه مختلف القضايا المتداولة.

---

(١) السفير الدكتور مصطفى عبد العزيز ـ مستقبل الأمن الإقليمي الخليجي ـ إعادة التفكير في الأسس والخيارات ـ ورقة مقدمة في مؤتمر البحرين السابق الإشارة إليه

- استمرار التقارب بين دول الخليج والغرب على رغم طمأنة إيران لهذه الدول من خلال الرد على الحصار الأمريكي لها.
- تزايد التهديد الأمريكي والإسرائيلي ضد دول محاور التحالف الإيرانية.
- تزايد الضغط الدولي لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الأخيرة بشأن لبنان، خاصة القرار ١٧٠١، لتأثيره على إخلال التوازن في المواجهة الإقليمية بين الغرب ومحور إيران ـ سوريا ـ حزب الله.
- منع إيران أي محاولة لانفصال الأكراد عن العراق، لأن ذلك سيعزز روح الانفصال لدى أكراد إيران.
- ربما تعمل أمريكا جاهدة على تقوية فرص الحصار على إيران، وتقييم محاور إقليمية ضدها بغية عزلها.

ـ تحول البرنامج النووي الإيراني إلى برنامج عسكري وأمن الخليج:

يمثل البرنامج النووي الإيراني العامل الأساسي لتحقيق الدور المأمول للجمهورية الإيرانية في أمن الخليج ويعود ذلك بالأساس للاستراتيجية الإيرانية في الخليج وتحديدًا منذ عهد الشاه حيث أطلق على فترة قيادته لإيران بشرطي الخليج **وقد تطور هذا الدور في الفترات التالية:**

ـ ازدياد الصعود الإيراني:

أكدت مسيرة الحرب الإيرانية العراقية الفترة من ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨ إصرار إيران على دور رئيسي في أمن الخليج وتجسد ذلك في فترة حرب الناقلات والتي أصرت فيه إيران على أن يكون لها هذا الدور وإثبات قدرتها في إعاقة الملاحة في الخليج وهكذا حياد إيران خلال حرب الخليج الثانية (حرب تحرير الكويت) وأصبحت إيران في هذه الفترة القوة العسكرية الأولى في الخليج وعادت مرشحه لملء فراغ القوة في المنطقة وعقب الاحتلال الأمريكي للعراق وحل الجيش العراقي تعاظم هذا الدور.

وشرعت إيران في تنفيذ برنامج شامل لإعادة بناء قواتها المسلحة ومن جانبها أعربت دول مجلس التعاون الخليجي عن ضرورة التوصل إلى إعلان مبادئ مشترك بين الجانب الخليجي والإيراني لوضع أساس التنسيق والتعاون بينهما.

ـ معارضة الوجود الأجنبي في الخليج:

يأتي رفض الوجود الأجنبي في الخليج والذي ينظر إلى الغرب كاستعمار للشعوب الإسلامية بغض النظر عن الشكل الذي تتخذه العلاقات بين الطرفين هذا بخلاف البعد الاجتماعي الذي يعتبر الغرب بمقتضاه مركزًا لبث الرذائل في المجتمعات الإسلامية وأداه لتشويه صورتها الحضارية.

كما تنظر إيران للوجود الأجنبي في المنطقة لاستنزاف مواردها النفطية التي هي عصب التقدم الاقتصادي للغرب كما أن هذا الوجود الأجنبي ينتهك حرمة المنطقة ويكرس جملة من الأفكار والسلوكيات المذمومة من قبيل نمط الحياة الاستهلاكية.

ـ العلاقة بين أمن الخليج وأمن آسيا الوسطي:

الارتباط الوثيق بين مفهومي أمن الخليج وأمن آسيا الوسطى على اعتبار أن كليهما مجال حيوي لإيران ويؤثر تحركها في أيهما بالضرورة على فاعلية تحركها في الآخر ولعل هذا العنصر تحديدًا من عناصر الرؤية الإيرانية لأمن الخليج.

ـ أمن الخليج بين مجلس التعاون الخليجي وإيران:

ركزت إيران حركتها على إبراز أهمية دورها في الترتيبات الأمنية بمنطقة الخليج مدعية أنها أصلح الأطراف الداعية للأمن الإقليمي في الخليج معتمدة على ما في يدها من قوى منها موقعها الجغرافي على طول الخليج الذي تطلق عليه الخليج الفارسي ونصف مضيق هرمز وخليج عمان لذا لا يمكن أن يحدث تطور في المنطقة دون الأخذ بنظر الاعتبار دور إيران فيه فهو طرف مكافئ لها بل متفوق ولها دورها ووزنها في إيجاد التوازن في أمن المنطقة والمشاركة في اتخاذ قراراتها الحاسمة.

وهكذا سعت إيران لتحقيق الآتي:

- عدم التنازل عن طموحاتها السابقة واحتلالها جزر الإمارات الثلاث.
- الإصرار على أسلوب القوة والتهديد بدلاً من سلوك طريق القانون، الأمر الذي تستطيع به تفسير الاستمرار في التسلح تقليديًا ونوويًا.
- التأكيد على أمن الخليج على أساس أن يكون مسؤولية دولة دون تدخل أجنبي.

- القوة العسكرية الإيرانية وأهدافها وتأثيرها على أمن الخليج:

تعتبر القوة العسكرية الإيرانية وبرنامجها النووي الأداة الرئيسية التي تسعى السياسة الإيرانية من خلالها إلى المشاركة في أية ترتيبات للأمن الإقليمي في منطقة الخليج.

ثانيًا - تحول البرنامج النووي الإيراني إلى برنامج عسكري على المستوى الاقتصادي:

تكلفة تكثيف التسلح التقليدي للتوازن مع القوى النووية تتضمن تكاليف حدوث الانتشار النووي في أي منطقة أعباء تتعلق بتطوير وتكثيف التسلح التقليدي للدول الواقعة في هذه المنطقة والتي لا تمتلك قدرات نووية وحتى الدول النووية نفسها فإنها تدخل أيضًا في سباق للتسلح التقليدي كآلية لتعزيز القدرة على حسم الصراعات دون اللجوء للخيار النووي وما قد يستتبعه من ردود مناظره ومدمره كليه.

وهذا العبء يمكن أن يتجاوز أضعاف تكلفة أي برنامج نووي الذي يصل تكلفته للمليارات من الدولارات وإذا كانت البلدان الموجودة في المنطقة التي حدث الانتشار النووي فيها لا تمتلك القدرة العلمية والفنية على إنتاج وتطوير الأسلحة التقليدية فإنها تلجأ إلى استيراد الأسلحة بتكلفة باهظة وبشروط سياسية قد تتعارض مع الثوابت والمصالح الوطنية.

وتشير البيانات الدولية إلى أن قيمة واردات أهم الدول للأسلحة التقليدية خلال

الفترة الأخيرة للأعوام ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٥ وتحديدًا لدول منطقة الشرق الأوسط نحو ٣٤٩٧ لتركيا ونحو ٣٢٣٥ في مصر ونحو ١٢٤٢٠ في المملكة العربية السعودية ونحو ٦١٩٥ مليون دولار في إسرائيل ونحو ١٠١٢٠ مليون دولار في الإمارات ونحو ٣٧٩٥ مليون دولار في إيران. ولو تأملنا الموقع الجغرافي للدول المذكورة آنفًا وعلاقته بمدى حدوث انتشار نووي في الإقليم الذي توجد به هذه الدول ولو نظرنا إلى مدى انخراط هذه الدول في صراعات عسكرية أو سباق للتسلح سنجد أنها جميعًا تقع في قلب أو على تخوم مناطق انتشار نووي إضافة إلى انخراطها في صراعات عسكرية أو وجود قضايا جوهرية معلقة بينها وبين دول أخرى بما يهدد بانفجار الصراعات المسلحة بين هذه الدول أو دول أخرى.

ولاشك أن وجود قوة نووية مؤكدة مثل إسرائيل وتطور البرنامج النووي الإيراني قد شكلا عاملاً مهمًا في حفز التسلح التقليدي القائم على الاستيراد في العديد من دول المنطقة التي ليس لديها برامج نووية.

ويبدو أن تكثيف التسلح التقليدي والاعتماد على جيوش تقليدية كبيرة العدد أكثر كلفة بكثير من الاعتماد على برنامج للردع قائم على برنامج التسلح فوق التقليدي مع الاحتفاظ بقوة تقليدية حديثة ومتقدمة التسليح وأصغر حجمًا، كما أن كفاءة توظيف الميزانيات الدفاعية تحدد فعاليتها في تمويل تحقيق الحماية للوطن والردع لأعدائه والقدرة على حسم المعارك معهم إذا وقعت.

ويمكن القول أن تكلفة الانتشار النووي على الدول النووية تتركز في تكلفة برنامجها النووي بينما تتحمل الدول غير النووية في مناطق الانتشار تكاليف باهظة للتسلح التقليدي خاصة لو تمت تغذية مخاوفها بصورة متعمدة من الدولة أو الدول الموردة للأسلحة التقليدية لها وهو ما يظهر جليًا من أعباء الأنفاق الدفاعي الكبير ونسبته المرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان الخليج.

ومن المؤكد أن قسمًا كبيرًا من التكاليف الاقتصادية المترتبة على الانتشار النووي في أي منطقة يشكل في النهاية فرصة ضائعة للتنمية الاقتصادية ورفع مستويات معيشة مواطني بلدان هذه المنطقة وهذا القسم هو المرتبط بالقسم العسكري من البرنامج النووي في أي بلد أما الاستخدام السلمي للبرنامج النووي في أي بلد فإن له فوائد عظيمة ومتعددة للدولة.

العائد الاقتصادي للانتشار النووي[1]:

يقتصر العائد الإيجابي للانتشار النووي في أي منطقة على الدول النووية فقط ويتركز العائد الاقتصادي الإيجابي للانتشار النووي في دخول النخبة العلمية في البلد الذي ينفذ برنامجًا نوويًا إلى عالم جديد من التطور العلمي والتكنولوجي يمكن أن تنتشر آثاره في مختلف قطاعات الاقتصاد في حالة توفر آليات مرنة لنقل الإنجازات العلمية إلى مجال الإنتاج كما أن تطور الصناعات المرتبطة بالبرنامج النووي المدني والعسكري يؤدي إلى نهوض عام في الاقتصاد وبالذات في القطاعات عالية التقنية مثل البرمجيات والصواريخ والصناعات الفضائية.

لكن العائد الاقتصادي الأكبر والمباشر والمؤكد في حالة وجود مفاعلات كبيرة لتوليد الكهرباء هو الحصول على الكهرباء بتكلفة اقتصادية تقل عن تكلفة الحصول عليها من المحطات التي تستخدم النفط ومشتقاته خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط منذ عام ٢٠٠٠ وحتى الآن.

ولاشك أن الارتفاع الجنوني في أسعار النفط الذي يشهده العالم منذ عدة سنوات سيدفع الدول الكبرى والنووية إلى تكثيف اعتمادها على الطاقة النووية في توليد الكهرباء في السنوات القادمة.

---

(١) الأستاذ/ أحمد السيد النجار ـ الآثار والتداعيات الاقتصادية للانتشار النووي في الخليج ـ إحدى أوراق مؤتمر مخاطر وتداعيات الانتشار النووي على منطقة الخليج ـ عام ٢٠٠٦ السابق ذكره

أن الدول التي اقتصرت علاقاتها بالتكنولوجيا النووية على مفاعلات أبحاث صغيرة أو تلك التي لم تكن لها علاقة بها فإنه من المرجح أن تسعى لامتلاك مفاعلات توليد الكهرباء بتكلفة تقل عن تكلفة توليدها من المحطات التي تعمل بالنفط بعد ارتفاع أسعاره وبالتالي فإنه من المرجح أن تتزايد حركة بناء المفاعلات النووية المستخدمة في توليد الكهرباء في العالم عامة في السنوات القادمة وخاصة في الدول التي تمتلك التقنيات النووية التي تمكنها من القيام بذلك بالاعتماد على نفسها بالأساس دون أي شروط تحكميه من دول أخرى.

وإذا نظرنا إلى الدول العربية ونصيبها من العائد الاقتصادي الإيجابي للانتشار النووي سنجد أن الدول العربية ليس لها أي نصيب من هذا العائد المتولد من استخدام الطاقة النووية في توليد الكهرباء لأنها ببساطة ليست دولاً نووية وليس لديها أي مفاعلات لتوليد الكهرباء، كما أنها لا تستفيد من التطور العلمي والتقني الذي يمكن أن يخلفه البرامج النووية في أي اقتصاد، وباختصار فإن الدول العربية شأنها شأن الدول غير النووية في مناطق الانتشار النووي تعاني فقط من أعباء وتكاليف هذا الانتشار على ميزانياتها العسكرية دون أن تستفيد من الآثار الاقتصادية الإيجابية لهذا الانتشار طالما بقيت دولاً غير نووية حتى على صعيد الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

ثالثًا ـ تحول البرنامج النووي الإيراني إلى برنامج عسكري على المستوى العسكري:

أن الجهود الإيرانية في المجال النووي تبدو مدفوعة برؤية إيران للعالم وإدراكها لدورها وقيمها ومصالحها والدروس المستمدة من تاريخها خاصة خبرتها على مدى السنوات الماضية، بالإضافة إلى إدراكها لطبيعة التهديدات الفعلية والمحتملة التي تجابهها في الفترة الحالية والمستقبلية، إلا أنه يظل من الضروري التأكيد ـ أيضًا ـ على أنه ليست هناك دوافع عاجلة أو ملحة تحرك الجهود الإيرانية في المجال النووي، فإيران لا تواجه تهديدًا لوجودها وإنما تسعى أساسًا إلى التحسب لتهديدات محتملة في ظل التحرش

الأمريكي والإسرائيلي الزائد بها، ولاسيما أن إسرائيل بدورها بدأت، عقب حرب الخليج الثانية في ١٩٩١، تضع إيران في المرتبة الأولى كمصدر تهديد بعد أن تلاشي الخطر العراقي وخصصت الولايات المتحدة استراتيجيات خاصة لها توالي تنفيذها.

هدف إيران من امتلاك أسلحة التدمير الشامل:

نستخلص من ذلك أن أهداف إيران من امتلاك أسلحة التدمير الشامل تتلخص في:

- فشل إيران في أحداث تفوق مطلق في الأسلحة التقليدية على الجوار أو دول الضد، وتشعر أن هناك فجوة بين أنظمة التسليح التي تمتلكها والأنظمة الأخرى. وقد ظهر ذلك واضحًا أثناء حرب الخليج الأولى، كذلك ازداد وضوحًا خلال دراسة الخبرات من حملة عاصفة الصحراء، ومقارنة الأسلحة التي استخدمت في تلك الحرب، بما تمتلكه إيران من قدرات أسلحة غربية متهالكة، وما حصلت عليه من أسلحة شرقية أقل تأثيرًا من الأسلحة الغربية وأحداث العدوان على العراق ٢٠٠٣ وبالتالي فإنها تحتاج إلى ما يعوضها عن الضعف النسبي في قدرتها التقليدية.
- رغبة إيران في إيجاد دور سياسي مؤثر في منطقتها والعالم، وهذا الدور لابد أن ينبع من قدرات واضحة للجميع، ودائمًا القدرات غير التقليدية هي التي تكون أكثر وضوحًا. لذلك، فإن امتلاك إيران لهذه الأسلحة سيؤدي إلى احتفاظها بدور في ملء الفراغ الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي، بل أنه يمتد إلى منطقة الشرق الأوسط بالكامل وإيجاد دور لها (من الناحية العملية) في إعادة ترتيب أوضاع المنطقة في أعقاب حروب الخليج وتحول دول المنطقة إلى السلام مع إسرائيل.

ولعل كثافة التهديدات التي تواجه الأمن القومي الإيراني من ناحية وطموحات إيران الإقليمية للعب دور قيادي يتوافق مع طموحاتها القومية من ناحية أخرى تدفع أو ترجح رغبة إيران في برنامج عسكري نووي.

- أكدت الحرب العراقية ـ الإيرانية أهمية أن تمتلك إيران أسلحة التدمير الشامل، حيث أن هذه الحرب التي استمرت ثمانية أعوام ـ تفوقت فيها العراق، نظرًا لما كانت تمتلكه من أسلحة تقليدية، وغير تقليدية استخدمت بعضها ضد إيران.
- وهناك ـ أيضًا ـ هدف عقائدي، يأتي من الفكر الثوري الإيراني، وهو «حركة الأحياء الإسلامي» والتي تهدف إيران منها إلى قيادة العالم الإسلامي، في مواجهة التيارات العالمية الحادثة حاليًا. وترى إيران أن باكستان قد سبقتها في هذا المجال بامتلاكها «القنبلة الذرية» وهي لابد أن تلحق بها من الآن للتصدي للتهديدات الأمريكية وأن تحرص إيران على امتلاك أسلحة الردع المناسبة والتي تؤدي إلى الردع، والرد المؤثر.

الأهداف الرئيسية للقوة النووية الإيرانية حال اكتمالها:

الواقع أنه لا يمكن أن تقدم إيران على تبني خيار نووي عسكري، معزولاً من استراتيجيتها والأهداف المحددة لها، وهي في الواقع حقيقة تؤكدها الشواهد والمعطيات، وتدعمها تجارب الماضي غير البعيد ومن المنتظر أن تتبلور أهدافها في الآتي:

- **ابتزاز العرب استراتيجيًا**: بمعني النفاذ إلى الإرادة العربية الاستراتيجية وشلها عن القيام بدور فعال في منطقة الخليج، وكذلك هز الثقة لدى القيادات السياسية والعسكرية العربية من إمكانية منازلة إيران استراتيجيًا والتغلب عليها، وأيضًا، وسيلة لممارسة حرب نفسية ضد الدول العربية في الخليج وإقناعها بأنه لا فائدة من معاداة إيران، وأنها القوة القادرة على الهيمنة على منطقة الخليج.
- **الإخضاع**: هذا الهدف يمثل مستوى آخر من مستويات الاستراتيجية النووية، والانتقال إلى ذلك الهدف يتطلب من إيران، الإعلان عن امتلاك السلاح النووي. ومما لا شك فيه أن مثل هذه الخطوة تشكل عنصرًا مهمًا من عناصر

الردع، وتوفر مزايا استراتيجية لا حصر لها، ومن المحتمل أن تصعد إيران تهديدها في المستقبل ليأخذ شكل العلانية ليرقي إلى مستوى التهديد باستخدام السلاح النووي لإخضاع دول المنطقة بما فيها دول الخليج العربية.

- **الهيمنة السياسية:** ولا نعني بهذه الهيمنة مجرد فرض الإرادة الإيرانية على دول الخليج على نحو يؤدي إلى قبولها التدخل في الأوضاع السياسية في هذه الدول، بل وفي تشكيل الأنماط السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية بصفة عامة والخليجية بصفة خاصة حسبما تشتهي، وتعتقد القيادات الإيرانية أن مثل هذه السيطرة، تشكل صمام أمان واحتواء للأوضاع في المنطقة بحيث تضمن حياد جميع العناصر التي قد تشكل خطرًا عليها، خاصة من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل، وهناك ما هو أكثر من الهيمنة السياسية التي يمكن أن تحدث في المستقبل، ونعني به احتمالات لجوء إيران إلى استخدام الخيار النووي ضد بعض دول المنطقة ـ وهو أمر يهدد الأمن القومي العربي، بل يمكن أن تصبح القوى العربية رهينة في يد القدرة النووية الإيرانية.

الاستراتيجية النووية الإيرانية:

تنطلق الإستراتيجية النووية من أجل امتلاك قدرات ردع نووية في المستقبل إلى المحددات التالية:

- ضمان الأمن القومي الإيراني وعدم السماح بتعريض أمن الدولة للخطر خاصة من جانب القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة أو من جانب إسرائيل.
- استخدام هذا السلاح عند الضرورة في حالة قيام تجمع غربي يهدد أمنها في المستقبل، أو في حالة تعرضها لخطر أو تهديد فعلي من جانب قوى عظمى أو قوة إقليمية.

- أن هدف هذه الاستراتيجية هو تحويل إيران إلى قوة عظمي صغيرة وبما يسهم في تعظيم قدراتها وسطوتها على المنطقة، ويجعلها قوة إقليمية رئيسية تتحكم في مقدرات المنطقة ومسار الأحداث فيها.
- رفض أي تجمع عربي في منطقة الخليج، قد يشكل تهديدًا ضد إيران بل أن إيران ستحاول أن تكون الدولة الوحيدة في منطقة الخليج التي تمتلك الردع النووي.
- والواقع أن الاستراتيجية النووية الإيرانية من المنتظر أن تقوم في مراحلها الأولى على أساس طابع دفاعي، ولن تتطور إلى الطابع الهجومي إلا في حالة التوصل إلى برنامج نووي شامل ومتطور يمكن أن ينال من أية قوى عظمى تهدد أمن إيران.

أبعاد أخرى في المجالات العسكرية والأمنية[1]:

- تزايد قوة منظومة المقاومة في الشرق الأوسط، وهذا قد يدفع أمريكا إلى تعزيز وجودها العسكري في المنطقة، وربما البحث بإبقاء تواجدها داخل قواعد عسكرية دائمة في العراق وبعض دول الخليج العربية، لرصد التهديدات المستجدة من جانب محور إيران.
- تزايد احتمالات حدوث اختراقات أمنية في مناطق الاحتكاك بين محور أمريكا وحلفائها ومحور إيران وحلفائها، مع إمكانية حدوث عمليات استهداف واستهداف مضاد بين التيارين.
- تزايد حدوث مواجهات على الساحة الفلسطينية بين السلطة الفلسطينية (حركة فتح) من جهة، وحركتي حماس والجهاد الإسلامي من جهة أخرى.

---

(١) السفير د/ مصطفى عبد العزيز ـ مستقبل الأمن الإقليمي الخليجي إعادة التفكير في الأسس والخيارات ـ مرجع سابق ـ ص ٨.

- استغلال بعض الجهات من أجواء التوتر الإقليمي لاستهداف لبنان وفرض مصالحها على أرضه للاستفادة من ظروفه الأمنية والسياسية.
- في العراق ستزداد ضراوة المقاومة ضد الاحتلال بالتزامن مع استهدافات ذات طابع طائفي.
- قد تقل غطرسة إسرائيل العسكرية ضد دول الجوار عندما تحدث إيران توازن عسكري معها، خاصة إن امتلكت القدرة على تهديد أمن إسرائيل الاستراتيجي بالصواريخ الباليستية النووية، وهذا لا تسمح به أمريكا أو إسرائيل مما يشعل المنطقة ويهدد أمنها وقد يدمرها تمامًا، أو ربما يعجل بسرعة التسوية السلمية في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، حتى تتفرغ أمريكا وإسرائيل لتدمير قدرات إيران العسكرية.

الفصل الثالث

الخيار النووي العربي

في إطار امتلاك إسرائيل للسلاح النووي، وحصول إيران على قدرات نووية، ستساعدها في السنوات القادمة، في الحصول على قوة نووية عسكرية طبقًا للتقديرات الأمريكية والإسرائيلية، أن يبحث العرب في الخيار النووي، بسبب خطورة غياب قوة ردع نووية عربية على الأمن القومي العربي، ولكي يصبحوا القوة النووية الثالثة في الشرق الأوسط. لأن تفوق إسرائيل المطلق على العرب في المجال النووي، لا بد أن يكون حافزا أمام الدول العربية للإسراع في الحصول على التكنولوجيا النووية، وربما السلاح النووي. خاصة، أن العرب هم الطرف الرئيسي المتضرر من تفرد إسرائيل امتلاك السلاح النووي، وهم المستهدفون أساسا بتلك الأسلحة. علما أن الدول العربية تمتلك جميع الإمكانيات والقدرات الذاتية للخيار النووى[1].

ولكن لا بد من التساؤل عما إذا كان العرب يفكرون فعلا في الخيار النووي، أم أن الدول العربية القادرة على امتلاكه، ليست معنية بالحصول عليه، لأنها تفضل ترك الساحة النووية لأطراف إقليمية ليست بالضرورة صديقة لها ؟. علمًا أن الخيار النووي العربي لا يخدم الأمن الوطني لكل دولة عربية فقط، بل هو مصلحة عربية مشتركة، ويخدم بالتالي الأمن القومي العربي. ولهذا فإن قرار الحصول على القدرات النووية العربية، ليس قرارا قطريا، بل من المفروض، أن يكون قرارا عربيا على الجميع أن يشاركوا فيه.

وكان من المفروض أن تبدأ الدول العربية التفكير بالخيار النووي منذ بداية الصراع العربي ـ الإسرائيلي قبل أكثر من نصف قرن، إذ كانت ظروف الصراع الدولية والإقليمية والقدرات الذاتية العربية، والنظام العربي الرسمي أفضل بكثير مما هي عليه حاليًا.

---

(١) دكتور أحمد سعيد نوفل ـ الخيار النووي العربي ـ ورقة مقدمة إلى مؤتمر مخاطر وتداعيات الانتشار النووي على منطقة الخليج من ١٠ ـ ١١ سبتمبر ٢٠٠٦ ـ صـ ٢.

وكانت دول المواجهة مع إسرائيل تعرف أنها ـ أي إسرائيل ـ تمتلك قدرات نووية تؤهلها الحصول فيما بعد على السلاح النووي، وكان لا بد من إصلاح الخلل في التوازن من امتلاك إسرائيل للقدرات النووية وقوى إقليمية أخرى ،وانعكاسه السلبي على الأمن القومي العربي، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه لا يجوز أن تنفرد إسرائيل بالرادع النووي ضد الأقطار العربية. وأصبح معاودة طرح قضية الخيار النووي العربي من جديد، في ظل التأكد من امتلاك إسرائيل للسلاح النووي واحتمال حصول قوى إقليمية أخرى عليه، أمرًا مهمًا. ليس من أجل استعماله في ظروف معينة، بل لكي يكون رادعا ضد قوى معادية من احتمال استعمالها للسلاح النووي الذي تمتلكه ضد العرب، وتحييد قدراتها النووية. خاصة أن النظام العالمي الجديد أحادي القطبية، والذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، سوف يسعى إلى تقويض أي مسعى عربي لامتلاك القدرات النووية، وفي ظل ضعف النظام العربي الموجود حاليًا. وفي فترات مختلفة، كانت جهود تبذل لتفعيل الخيار النووي العربي، على الرغم من خشية بعض الدول من ردود فعل إقليمية ودولية معارضة.

كما أن الأمن القومي العربي، أو ما تبقى منه، يبقى مكشوفًا أمام امتلاك إسرائيل وقوى إقليمية أخرى للسلاح النووي، من دون أن يستطيع العرب الحصول عليه. ولهذا فإن الأمن القومي العربي يواجه تحديات من التفوق العسكري الإسرائيلي وتهديدات إقليمية أخرى قد تعصف بما تبقى من الاستقرار في الوطن العربي. وإذا لم يسارع العرب إلى الاهتمام بالخيار النووي، فإن الفجوة التكنولوجية تزداد اتساعا بينهم وبين إسرائيل بشكل عام وفي المجال النووي بشكل خاص.

ولهذا، فإن الأسئلة التي تطرح نفسها في هذا المجال، هما إذا كانت فرصة الخيار النووي العربي ما زالت قائمة لدى المسئولين العرب لتحقيقه ؟ وهل تستطيع الدول العربية أن تستعمل الرادع النووي في مواجهة الرادع النووي الإسرائيلي، وتمتلك القدرات العلمية والفنية والمادية للحصول على القدرات العسكرية النووية التي تمتلكها

إسرائيل ؟ وهل الظروف الحالية في مطلع القرن الحادي والعشرين أفضل بالنسبة للعرب من الظروف في السنوات الماضية لاقتراب العرب من السلاح النووي ؟ ونحاول الإجابة عن تلك التساؤلات، وعلى أهمية هذا الخيار سواء بشقيه السلمي والعسكري، والإمكانيات المتاحة أو المطلوبة عربيًا لاستخدام التكنولوجيا النووية والعقبات التي تحول دون ذلك.

مبررات الخيار النووي العربي :

قبل البحث في المبررات التي تدفع الدول العربية الحصول على القدرات النووية، لا بد من ذكر الدوافع التي تقف عادة وراء أي دولة لامتلاك القوة النووية. يرى سبانير Spanier أن هنالك ثلاثة أسباب قد تدفع الدولة من أجل العمل لامتلاك السلاح النووي: الدفاع عن الأمن القومي (الوطني)، التمتع بالمكانة والهيبة الدولية، ولأسباب داخلية. بينما يرى لينيث والترز L.Waltz أن تكون هناك سبعة دوافع لكي تحاول الدولة الحصول على السلاح النووي : خوف الدولة من أن قوتها العسكرية التقليدية غير كافية للدفاع عن نفسها في حال تعرضها لعدوان خارجي، وإذا لم يكن لها حلفاء أو أصدقاء أقوياء يملكون السلاح النووي، أو لأنها تعيش في أجواء عدائية في الحاضر والمستقبل، أو عندما ترى في الأسلحة النووية بديلاً رئيسيًا وآمنًا لسباق التسلح التقليدي ذي التكلفة المالية المرتفعة، أو تريد حيازة الأسلحة النووية لأغراض هجومية، أومن أجل الحصول على مكانة دولية وتعزيز طموحها وموقفها الدولي، أو لرغبتها الفطرية في إنتاج أسلحة جديدة[1].

ولهذا فلا بد من وجود مبررات قد تجعل الأسلحة النووية ضرورية للدولة، وهذه المبررات هي:

---

(1) J.Spanier , Games Nations Play , Washington D.C. Congressional Quarterly , 1987 , p. 349.

وانظر الإمكانيات النووية العربية وتحديات القرن الجديد، مركز دراسات الشرق الأوسط، آذار / مارس ٢٠٠٠، ص ٣٤ .

- وجود أوضاع قد يؤدي امتلاك الدولة للأسلحة النووية إلى تحسين الأمن فيها، خاصة إذا ما شعرت أنها مهددة .
- تخدم الأسلحة النووية الأهداف الخارجية للدولة على الصعيدين الإقليمي والدولي .
- تساعد الأسلحة النووية في تقوية النظام السياسي داخليًا وتحصل الدولة على تأييد شعبي من مواطنيها، أو من أجل تحويل الأنظار عن المشاكل الداخلية .
- الرغبة المزاجية أو الحاجة النفسية التي قد تدفع زعيمًا سياسيًا إلى امتلاك السلاح النووي إشباعًا لرغباته الذاتية .
- الاستفادة من الظروف الدولية والإقليمية الملائمة في الحصول على قدرات نووية تؤهل الدولة لامتلاك السلاح النووي .
- امتلاك الدولة المعادية للسلاح النووي، فتريد الدولة الأخرى الحصول على نفس القوة النووية لتردع الدولة الأولى من تهديدها.
- امتلاك الدولة إمكانيات مادية قد تستطيع شراء التكنولوجيا النووية والسير نحو امتلاك القوة النووية من دون أن تتأثر قدراتها الاقتصادية.

وبالنسبة للعرب، فمعظم تلك المبررات تنطبق عليهم، فهناك عدو يتربص بهم، ويمتلك السلاح النووي ويهدد باستعماله ضدهم، ويحاول ابتزازهم وتخويفهم من قوته النووية التي يمنعهم من امتلاكها. كما أنه توجد قوى إقليمية أخرى وهي إيران، تسعى لامتلاك القوة النووية، وإن كانت غير معادية، ولكنها كقوة إقليمية ستدخل في سباق التسلح النووي مع إسرائيل، والدول العربية تقع في منتصف ساحة الصراع بين تلك القوتين، ومن المفروض أن تمتلك القدرات النووية للدفاع عن نفسها في حال حدوث صراع مسلح قد يستعمل فيه السلاح النووي. كما أن اعتماد العرب على الحلفاء الدوليين في حال تعرضهم لتهديدات نووية، لم يعد مقبولا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. وعدم جود

الحلفاء والأصدقاء الذين من الممكن الاعتماد عليهم في حال تعرضهم لابتزازات إسرائيل المالكة الوحيدة للسلاح النووي. إلى جانب أن معظم الحلفاء والأصدقاء يفضلون في النهاية الوقوف إلى جانب إسرائيل في أي صراع إقليمي في المنطقة. كما أن العرب يملكون الإمكانيات العلمية (العلماء) والمادية (الأموال) والقدرات (الذاتية) للحصول على الخيار النووي، لاستخدامه في المجالات السلمية والعسكرية. غير أن العرب ينقصهم التكنولوجيا النووية والإرادة السياسية لامتلاكها، وأنهم قادرون على الحصول على هذه التكنولوجيا إذا توفرت لديهم الإرادة السياسية. **علما أن الدولة التي تريد الوصول إلى التكنولوجيا لا بد من أن تكون قادرة على:**

- امتلاك صناعة متقدمة وبنية تحتية متطورة في جميع المجالات.
- مراكز للبحوث النووية تضم العلماء والكوادر الفنية القادرة على إدارة المفاعلات النووية والقيام بالعمليات الضرورية في دورة الوقود النووي للحصول على البلوتونيوم، الذي يستخدم كوقود في المفاعلات أو في صنع السلاح النووي.
- رأس المال الكافي لإقامة المفاعلات النووية وبعد ذلك صنع السلاح النووي. وهنالك تقديرات لمختلف أنواع المفاعلات.
- مفاعلات لحرق الوقود النووي، وهذه المفاعلات إما أن تكون مفاعلات أبحاث «أي تخصّص للبحث العلمي في مجال استخدامات الطاقة النووية، أو مفاعلات القوى والتي يكون الغرض منها توليد الطاقة الكهربائية. ومن الضروري أن تكون قدرة هذه المفاعلات عالية من أجل أن يكون الحصول على الطاقة الكهربائية اقتصاديًا»[1].

(١) للاطلاع على مزيد من المعلومات التفصيلية حول هذه المسألة، انظر: د.سلمان رشيد سلمان، «الاستراتيجية النووية الإسرائيلية» (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٨)، ولنفس المؤلف «السلاح النووي والصراع العربي الإسرائيلي» (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٨)، ص ٤٢

ويستطيع العرب أن يحققوا ذلك، إذا وجدوا أنه لا خيار أمامهم سوى هذا الطريق الذي يضمن لهم الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط التي تمتاز بعدم وجود الأمن والاستقرار فيها. كما أن امتلاك العرب للقوة النووية، يسهم إلى حد كبير باستقرار المنطقة. لأن تفرد إسرائيل بذلك، يؤدي إلى اختلال صارخ في ميزان القوى الإقليمي لصالحها، ويشجعها على استعماله أو على الأقل ابتزاز العرب باحتمال استعماله ضدهم، وفرض شروطها عليهم. وقد تبين أن اتفاقات السلام بين إسرائيل وبعض الدول العربية، لم تؤد إلى تخفيض النفقات الدفاعية والتسليحية لإسرائيل، بل على العكس فهي في تصاعد مستمر. وتعتبر فترة التسعينات أي بعد بدء التسوية السياسية في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، هي الأكثر أهمية في زيادة الإنفاق العسكري الإسرائيلي، وهي تعكس مدى الرؤى الإسرائيلية الحقيقية لصراعها مع الدول العربية وكيف أن الجانب العسكري يشكل الجانب الأول في اهتمامات إسرائيل بالرغم من وجود عملية سلام مع العرب.

ولهذا فإن انعكاس عملية التسوية السلمية على القدرات العسكرية الإسرائيلية من وجهة النظر الإسرائيلية، يتطلب أن تبقى إسرائيل من الناحية الفعلية في حالة حرب مع الدول العربية، لأنها تنظر إلى السلام باعتباره وسيلة لتعزيز الأمن الإسرائيلي وليس هدفاً بحد ذاته. كما أنها تعتقد أن قوة الجيش الإسرائيلي وامتلاكه لأسلحة متطورة هي التي أجبرت العرب على توقيع اتفاقيات سلام معها.

والمتتبع لصفقات التسلح مع دول المنطقة يجد تسابق إسرائيل للتسلح وتنهال عليها الأسلحة الحديثة من الولايات المتحدة الأمريكية من ذخائر متطورة تخترق الحصون تحت الأرض للصواريخ الذكية للطائرات الحديثة بل الأحداث في العالم وهي أف ـ ٣٥ التي لم تحصل عليها أي دولة خارج حلف الأطلنطي و ٨ دول هم الشركاء الدوليين في هذا النوع من الطائرات[١] إضافة إلى نشر رادار حديث يشغله الأمريكيين الفنيين في النقب لتحقيق الإنذار المبكر لأي صواريخ تنطلق في اتجاه إسرائيل.

---

(١) الأهرام في ٢/ ١٠/ ٢٠٠٨

الردع النووي العربي والأمن القومي كخيار نووي

لا شك أن الخيار النووي العربي في حال تحقيقه، سيخدم الأمن القومي العربي، الذي سيؤدي بدوره إلى حماية الاستقرار السياسي والأمني في الدول العربية من خطر اعتداءات خارجية، قد تتعرض له من إسرائيل أو من قوى إقليمية ودولية. على أساس أن التهديدات التي قد تتعرض لها أي دولة عربية، تعتبر موجهة لجميع الأقطار العربية. فالدكتور حامد عبد الله ربيع يقول في هذا الخصوص: «... إنّ تصوّر الأمن العربي على أنه أساساً أمن إقليمي هو تعبير بعيد عن الصواب. إنه البديل للأمن القومي وليس مجرد تطبيق لمفهوم الأمن القومي.. فالأمن القومي العربي يستند في الأساس إلى وحدة الأمة العربية وإلى وحدة الانتماء وإلى مفهومي الأمّة الواحدة والمصير الواحد»[1].

ويدور مفهوم الأمن القومي العربي في المرحلة الراهنة حول مجموعة المبادئ التي تضمن قدرة الدول العربية على حماية الكيان الذاتي للأمة العربية من أية أخطار قائمة أو محتملة، وقدرتها على تحقيق الفكرة القومية. ولما كان هذا المفهوم يتضمن تخطّي الأوضاع الراهنة، حيث التفسّخ والتجزئة والضعف، إلى وضع أفضل يلبّي احتياجات الطموح القومي، فإن الأمن القومي العربي يدخل في إطار ما ينبغي أن يكون. وهذا يعني أن ننظر إليه ضمن نطاق المصالح القومية الشاملة. والأمن القومي العربي لا يتحقق إلا إذا امتلكت الدول العربية القوة الذاتية الرادعة، أو الردع المتبادل، لمنع أي تهديد نووي قد تتعرض له من جهات معادية. ومع أن جهات دولية مختلفة تحاول الحد من انتشار الأسلحة النووية، إلا أنه ينتشر بين الدول بسرعة.

ومن جهة أخرى، ليس بالضرورة استخدام السلاح النووي في الصراعات الدولية، بل على العكس يمكن أن يلعب الخيار النووي كعامل رادع للقوى المتصارعة من أجل عدم استعماله. ومنذ اكتشاف القنابل النووية في القرن الماضي، لم تستعمل في الحروب

(١) حامد عبد الله ربيع، (مشرف)، المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربيّة، ١٩٧٩)، ص ١٨٦

سوى مرة واحدة خلال الحرب العالمية الثانية ضد هيروشيما وناجازاكي. ويقال إنه لو كانت اليابان تمتلك السلاح النووي، لما تجرأت الولايات المتحدة على استعماله وإلقاء قنابلها النووية فوق مدنها لتحسم الحرب لصالحها. ولهذا فإن تملك العرب للسلاح النووي، سيلعب دورًا مهمًا في تحقيق السلام في الشرق الأوسط، لأنه يصبح رادعا نوويا في وجه إسرائيل إذا أرادت استعمال سلاحها النووي ضد العرب. ومن المعروف أن امتلاك السلاح النووي لدولتين في حالة صراع، يمنع كلاهما من استعماله لأنه سيؤدي إلى ردع كل منهما عن استعماله.

ويعرف الردع بأنه «استراتيجية تركز على الأداة الدبلوماسية والاستخبارية لإكراه الخصم، أو حرمانه من الإقدام على عمل ما ومساومته وابتزازه سياسيا بفرض تسويات غير عادلة، وإنهاكه بالاستنزاف التدريجي لقدراته الاقتصادية، واستمالة أعداء المردوع محليًا وإقليميًا، لإحداث ثغرة بين الرأي العام المحلى والإقليمي وبين النظام من أجل زعزعته دون مواجهة فعلية» ويصبح الخيار النووي ضروريا ليس من أجل تحقيق انتصار على العدو، بل لإبعاد خطر الحرب عن القوتين المتصارعتين. لأنه «يتمثل فى السلاح ذي القدرة التدميرية الهائلة الناتجة عن قوة العصف والحرارة، ويتم اتخاذ القرار بامتلاكه على أعلى المستويات كخيار استراتيجي يتسم بالخطورة الكاملة والحساسية البالغة، إذ يغير من توازن القوى الإقليمي بشكل حاد، كما يغير من طبيعة العلاقات الأفقية بين الدول الإقليمية والعلاقات الرأسية مع الدول العظمى»[1].

والردع العربي للخيار النووي الإسرائيلي هو بمثابة «إرغام إسرائيل على وقف العدوان فى الداخل والخارج والانسحاب من الأراضي العربية، والالتزام بالقوانين الدولية، ووقف التهديد بسلاحها النووي أو التلويح به كأداة سياسية، للترهيب من الحرب أو الترغيب بالسلام، وذلك بتوظيف كافة القدرات وتنسيقها وتطويرها إلى

(١) محمد سليمان مفلح الزيود، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ٢٠٠٤

إمكانيات ردعية قادرة على الحفاظ على قيم الأمة ومصالحها العليا وأهدافها الاستراتيجية»[1].

ويعتمد نجاح التهديد الردعي النووي على توفر أسلحة نووية ونظم اتصال تعطي الرادع المقدرة المؤكدة على مهاجمة الخصم. كما أن الردع قد ينجح كسياسة متبعة، في حال عدم امتلاك طرفي الصراع لأسلحة استراتيجية بديلة ذات مقدرة في توجيه ضربات هجومية ضد الأسلحة الاستراتيجية للطرف الآخر. وأن تكون القدرات النووية للطرفين قوية ومنيعة، بحيث يصعب تدميرها في ضربة هجومية مفاجئة. وعلى الرادع أن يوصل تهديده إلى الطرف الآخر الذي يجب أن يصدقه، وأن يخشى نتائج تنفيذ التهديد[2].

وكما كان يحدث خلال الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، في عدم استعمال كل منهما للسلاح النووي ضد الآخر، خوفا من استعمال الدولة الثانية لنفس السلاح. مما جعل الخيار النووي يتحول إلى ردع نووي ويساهم في السلام العالمي، لأن الرعب النووي عند طرفي الصراع يضعف القدرة على استعماله .وكذلك الأمر عندما امتلكت باكستان السلاح النووي، تراجع خطر حدوث حرب بينها وبين الهند، وتحقق السلام في شبه القارة الهندية بسبب ما لعبه امتلاك طرفي الصراع للسلاح النووي، وأصبح يشكل رادعا أمام كل طرف لاستعمال سلاحه ضد الطرف الآخر. وتبني إسرائيل للخيار النووي وهي التي تمثل الخطر الحقيقي للأمن القومي العربي، وعدم مبادرة العرب لاستعمال نفس الخيار، سيؤدي إلى تهديد حقيقي للأمن القومي العربي وإلى عدم استقرار الدول العربية.

والفرصة مواتية حاليًا لحصول العرب على التكنولوجيا النووية التي قد تؤدي في المستقبل إلى الحصول على السلاح النووي، وذلك من خلال الاستفادة من صداقات

---

(١) محمد سليمان مفلح الزيود، المرجع السابق.

(٢) خليل إبراهيم الشقاقي، الردع النووي في الشرق الأوسط، الدار العربية للعلوم، بيروت، ١٩٩٠، ص٥.

بعض الدول العربية مع الولايات المتحدة، في ضوء احتمال حصول ايران على السلاح النووي. كما فعلت باكستان من قبل، في سباقها للتسلح مع الهند.

والغريب أنه رغم امتلاك إسرائيل لأسلحة الدمار إلا أن النظام العربي الرسمي لم يتحرك لمواجهة التحدي النووي الإسرائيلي، ولم يتغير أيضاً بعد الإعلان الإسرائيلي غير الرسمي عن هذا الامتلاك، بما يشكله من خطر على الوجود العربي والسلام والأمن في المنطقة العربية. ولذلك فإن معالجة هذا الخطر تبدو أكثر صعوبة بعد أن تكشفت الحقائق المذهلة حول طبيعة ومدى ما تمتلكه إسرائيل من أسلحة نووية سواء من ناحية الكم أو من ناحية النوع أو وسائل إيصالها.

وكانت الدول العربية قد نادت دائما، بتجريد منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، إلا أنها لم تنجح بسبب رفض إسرائيل للدعوة العربية. وتقدمت مصر مع إيران لإدراج بند إنشاء منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية في جدول أعمال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ١٩٧٤. وكانت أول مبادرة جدية من دول الشرق الأوسط حول هذا الموضوع والاهتمام به في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة. ودعت المبادرة المصرية ـ الإيرانية جميع الأطراف المعنية، بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، والإعلان الفوري عن الامتناع، على أساس متبادل، عن إنتاج أسلحة نووية أو حيازتها. وكان الهدف من تقديم مصر وإيران لمشروعهما إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وأن يكون ذلك مكملا لمعاهدة عدم الانتشار.

وقدمت مصر وإيران، مرة ثانية في الدورة الثلاثين للجمعية العامة عام ١٩٧٥ مشروعًا آخر، يؤكد على القرار ٣٢٦٣ السابق الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام السابق. وهو المشروع الذي اعتمدته الجمعية العامة باعتباره القرار رقم ٣٤٧٤ بأغلبية ١٢٥ صوتا دون معارضة، مع امتناع كل من إسرائيل والكاميرون. كما قدمت الدولتان في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة لعام ١٩٧٦، مشروعًا شبيهًا

للمشروع السابق، وصدر القرار عن الجمعية العامة رقم ٣١٧١ بأغلبية ١٣٠ صوتا، دون معارضة مع امتناع إسرائيل عن التصويت[١].

وتحمست دول عربية أخرى للمشروع المصري ـ الإيراني، وطالبت كل من البحرين والأردن والكويت والإمارات العربية المتحدة، وسوريا وموريتانيا وتونس، المشاركة في تقديم مشروعات القرارات المتعلقة بهذا الموضوع إلى الجمعية العامة في الدورة الثلاثين للجمعية العامة. واعتبرت الدول العربية أن الانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية من جانب دول المنطقة، شرط مسبق وأساسي لإنشاء منطقة الشرق الأوسط الخالية من السلاح النووي. وطالبت الدول العربية في الأمم المتحدة بضرورة تحمل الدول النووية مسئوليات محددة في الامتناع عن إدخال الأسلحة النووية إلى المنطقة، وأكدت ضرورة انضمام جميع دول المنطقة إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وإلا فسيبقى أمر تنفيذ قرار إقامة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية بعيد المنال[٢].

ومن الملاحظ أن بعض دول المنطقة، مع تأييدها بصفة عامة لاقتراح إبقاء منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، إلا أنها تنظر بنوع من التشاؤم، إلى إمكان تنفيذ هذا الاقتراح بسبب الموقف الإسرائيلي. وربما تعتبر سوريا نموذجا لهذا النوع من الدول حيث طغى موضوع الصراع العربي - الإسرائيلي على حديث مندوبها في اللجنة الأولى إبان الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة، فقد أشار إلى أن القضية ليست اتخاذ قرارات وتوصيات لأنه يوجد الكثير منها، وإنما المطلوب هو الإرادة السياسية الطيبة، والنية الصادقة في تنفيذ هذه القرارات[٣].

---

(1) U.N. DISARMAMSENT YEARBOOK: 1976, U.N., New York, 1977, VOL. 1, P.73

(٢) المرجع السابق.

(٣) وحيد عبد المجيد ،إعلان الشرق الأوسط منطقة منزوعة السلاح النووي، مجلة السياسة الدولية، الأهرام، العدد (٥٣) ١/ ٧/ ١٩٧٨.

وكانت ١٥ دولة عربية قد تقدمت في منتصف سبتمبر ٢٠٠٣، بمشروع قرار إلى المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تضم في عضويتها ١٣٧ دولة يقول بأن إسرائيل هي القوة النووية الوحيدة في الشرق الأوسط، وأنه يتعين عليها نزع سلاحها النووي.

ويمكن القول بأن موقف الدول العربية عموما، هو تأييد لأي قرار دولي بجعل منطقة الشرق الأوسط منزوعة السلاح. خاصة وأن هناك عدة دول عربية سبق وأن انضمت وصدقت على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. ويلاحظ أن القاسم المشترك في موقف هذه الدول، هو اشتراط التزام جميع الأطراف المعنية من جهة وانضمام جميع هذه الأطراف إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية من جهة أخرى، وكان التأكيد منصبًا في الأساس على ضرورة انضمام إسرائيل .

ولهذا أصبح من الطبيعي أمام الرفض الإسرائيلي لإبقاء منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، أن يلجأ العرب إلى الخيار النووي. لأن الخيار النووي العربي، سوف يردع إسرائيل من العدوان على الدول العربية، ومن قيامها بالابتزاز السياسي والعسكري لتفردها بامتلاكها للسلاح النووي، من أجل الحصول على تنازلات من قبل الدول العربية. كما سيزيد من ثقة العرب بقدراتهم الذاتية في الدفاع عن أنفسهم، وعدم الاعتماد على قوى أجنبية في حال تعرضهم لعدوان خارجي. وامتلاك العرب للتكنولوجيا النووية لا يفيدهم من أجل استعمالها في الحصول على السلاح النووي فقط، بل لاستخدامها في المجالات السلمية وتوليد الطاقة[1].

(١) عدنان مصطفى، واقع الإمكانيات العربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة الثانية ،العدد التاسع، أيلول / سبتمبر ١٩٧٩، ص : ٦ ـ ٣٥. وعدنان مصطفى "الأوضاع العربية الراهنة وسبل تجاوز الأزمة "، المستقبل العربي، السنة ٢٠، العدد ٢٢٧، كانون الثاني / يناير ١٩٩٨، ص ٥٩ ـ ١٤٤

القدرات العربية لامتلاك التقنية النووية

يملك العرب طاقات بشرية ومادّية وإبداعية هائلة، ولكن ينقصها التنسيق والتخطيط والعمل الجماعي المشترك، والإرادة السياسية التي تعمل من أجل تحقيق المصالح العربية المشتركة. فالمشكلة الحقيقية ليست مشكلة علم وتكنولوجيا، بل هي مشكلة عقلية تحكمها مفاهيم القبلية، والخوف من القريب، والشك بكل ما يمت إلى العرب بصلة. يقابل ذلك ،الاستسلام التام للغريب، والثقة المطلقة بنواياه ومخططاته، وتسليمه مقاديرنا الاستراتيجية والاقتصاديّة والمالية والمستقبلية[1]. ولهذا فإن العرب يملكون الكفاءات البشرية والإمكانيات الاقتصادية التي تؤهلهم للحصول على تكنولوجيا نووية متقدمة. وهناك عشرات العلماء العرب المهاجرين إلى الدول الأجنبية والذين يعملون في مختبرات نووية متقدمة. وتذكر بعض الإحصائيات أن عشرة آلاف مهاجر مصري يعملون في مواقع حسّاسة في الولايات المتحدة الأمريكية، من بينهم ثلاثون عالم ذرّة يخدمون حالياً في مراكز الأبحاث النووية. ويعمل ٣٥٠ باحثاً مصرياً في الوكالة الأمريكية للفضاء (ناسا) بقيادة العالم الدكتور فاروق الباز، الذي يرأس حالياً «مركز الاستشعار عن بُعد» في «جامعة بوسطن». إضافة إلى حوالي ثلاثمائة آخرين، يعملون في المستشفيات والهيئات الفيدرالية، وأكثر من ألف متخصّص بشؤون الكومبيوتر والحاسبات الآلية، وبالذات في ولاية «نيوجرسي» التي تضم جالية عربية كبيرة[2].

---

(١) لجنة استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي، استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي: التقرير العام والاستراتيجيات الفرعية، سلسلة وثائق استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩). وسلمان رشيد سلمان، السلاح النووي والصراع العربي ـ الإسرائيلي، نشر على الإنترنت، المركز الفلسطيني للإعلام، http://www.palestine-info.info/arabic/books/al_fakar/fakr7.htm

(٢) سلمان رشيد سلمان، السلاح النووي والصراع العربي ـ الإسرائيلي، نشر على الانترنت في المركز الفلسطيني للإعلام، http://www.palestine-info.info/arabic/books/al_fakar/fakr7.htm

ويساهم عدد من أساتذة الجامعات العرب في تطوير العديد من الدراسات الفيزيائية والهندسيّة في الجامعات ومراكز الأبحاث الأمريكية، وخاصّة في جامعة كولومبيا في نيويورك وجامعتي بوسطن ونيوجرسي. كالعالم المصري أحمد زويل، الذي منح جائزة نوبل للكيمياء في هذا العام ١٩٩٩، ويعمل في معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا.

والاستفادة من تلك الكفاءات العربية المهاجرة، سوف تسد النقص من العلماء العرب العاملين في مراكز الأبحاث العربية، إذا قدمت لهم نفس الامتيازات المالية والفنية التي يحصلون عليها في المراكز العلمية التي يعملون بها.

ومن جهة أخرى، فقد حدثت عدة محاولات لدى بعض الدول العربية لحيازة التقنية النووية في القرن الماضي، خاصة في كل من مصر والعراق والجزائر و ليبيا. واستطاعت تلك الدول استيعاب التكنولوجيا النووية بعد سنوات طويلة من الاستعداد والعمل في هذا المجال. وعلى صعيد التعاون العربي المشترك، فقد شاركت اثنتا عشرة دولة عربية في برنامج عربي مشترك في مجال الطاقة النووية الخفيفة في مركز الشرق الأوسط الإقليمي للنظائر المشعة في القاهرة في عام ١٩٦٣. وكان المركز يهدف إلى نشر التكنولوجيا النووية الخفيفة في الدول العربية الأعضاء. وأنشأت مراكز متخصصة في الطاقة والتقنية النووية في تلك الدول، كمؤسسة الطاقة الذرية في مصر. ومؤسسة الطاقة الذرية في سوريا، ومركز العلوم والتقنية النووية في الجزائر، ومراكز أخرى شبيهة في بقية الدول[١].

ويوجد حاليًا حوالي ١٦ مشروعًا عربيًا قائمًا أو بصدد التنفيذ لإنشاء محطات طاقة نووية في الدول العربية. وعقدت عدة مؤتمرات عربية لمناقشة قضايا الطاقة النووية في الوطن العربي، أهمها المؤتمر الذي عقد في الرباط عام ١٩٧٦ الذي أوصى بإقامة مراكز نووية عربية وتأسيس مركز نووي عربي يعمل في مجال الوقود النووى. كما عقد المؤتمر

(١) عدنان مصطفى، الطاقة النووية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص ٤٨ و٥١_٥٣

العربي الأول للطاقة النووية في دمشق عام ١٩٨١، ودعا إلى إنشاء برنامج نووي عربي موحد.

وبدأت محاولات عربية جادة للبحث عن اليورانيوم الطبيعي في الدول العربية، وتم اكتشاف حوالي ٦٠ ألف طن من اليورانيوم، تكفي بتوفير مصدر عربي مستقل لنمو صناعة عربية للطاقة الكهرونووية. ويتوقع بعض العلماء وجود حوالي مليون ونصف طن من اليورانيوم الطبيعي في الوطن العربي[١].

وعلى صعيد المحاولات الفردية للدول العربية للحصول على التقنية النووية، فقد كانت مصر في طليعة الدول العربية التي عملت على حيازة تلك التقنية، وكانت الدولة العربية الوحيدة القادرة علميا وفنيا من تطوير قدراتها النووية. كما أنها من أقدم الدول العربية والإسلامية التي اهتمت بإقامة برنامج نووي مصري في عهد الرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٥٥. وفي الواقع فإنه من الصعب تسميته ببرنامج نووي عسكري كالبرامج النووية الباكستانية والهندية والإسرائيلية، وقد كان أقرب إلى محاولات الحصول على تكنولوجيا نووية منه للحصول على السلاح النووي، ولكن أي دولة لا تستطيع الحصول على هذا السلاح إذا لم تكن تمتلك تلك التكنولوجيا. والغريب في الأمر، أن الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي أيزنهاور عام ١٩٥٧، هي التي اقترحت على مصر إنشاء مفاعل نووي فيها، بموجب البرنامج الأمريكي «الذرة من أجل السلام». ولكن بسبب سياسة عبد الناصر المعادية للولايات المتحدة، لم ينفذ المشروع. ولكن مصر حاولت امتلاك تكنولوجيا نووية في مرحلة متقدمة من الخمسينات، وأرسلت العشرات من العلماء للدراسة في الجامعات الأوروبية والاتحاد السوفيتي. وتطورت القدرات النووية المصرية فيما بعد، بحيث لو استمرت في برنامجها، لكان بإمكانها الحصول على تكنولوجيا نووية تؤهلها للوصول إلى امتلاك السلاح النووي. وبما أن مصر في سياستها تلك، كانت تريد الرد على سعي إسرائيل الحصول على القوة النووية،

(١) خليل إبراهيم الشقاقي، الردع النووي في الشرق الأوسط، الدار العربية للعلوم، ١٩٩٠، ص ١٢.

فقد أرادت إشراك الدول العربية معها في محاولاتها امتلاك السلاح النووي. ولهذا فقد دعا الرئيس عبد الناصر مجلس جامعة الدول العربية في بداية عام ١٩٦١، إلى اتخاذ موقف موحد ضد إسرائيل. وطلبت مصر المساعدة من الاتحاد السوفيتي، الذي وافق على بيع مفاعل نووي بحثي هو الأول في مصر بقوة ٢ ميجا واط في عام ١٩٦١. كما طلبت مصر شراء مفاعل نووى آخر من بريطانيا بقوة ١٣٠ ميجا واط عام ١٩٦٣، إلا أن الحكومة البريطانية رفضت. وسعت مصر لإقامة فرن ثنائي لهدف إنتاج الكهرباء وتحلية المياه بقوة ١٥٠ ميجا واط في منطقة برج العرب بالقرب من الإسكندرية. ولكن المشروع جمد في عام ١٩٦٥ بسبب إجرائها مسحًا جيولوجيًا للبحث عن اليورانيوم، وعدم استطاعتها شراء الفرن. مما جعل الرئيس المصري يقول «إذا قدر لإسرائيل أن تمتلك السلاح النووي بأية وسيلة من الوسائل، فإن ردنا على ذلك سيكون بشن حرب وقائية ضده»[(١)].

وطبقاً لاستنتاجات محمّد حسنين هيكل، فإنّه في أواخر سنة ١٩٦٥ وأوائل سنة ١٩٦٦ كانت المسافة بين المشروع النووي (الإسرائيلي) والمشروع النووي المصري ثمانية عشر شهرًا[(٢)].

وأوقف العدوان الإسرائيلي على مصر وسوريا والأردن في عام ١٩٦٧، محاولات مصر الاستمرار في سعيها تطوير قدراتها النووية، وذلك بسبب عدم قدراتها المالية، واهتمام القيادة المصرية بتسليح الجيش المصري بالأسلحة التقليدية في حرب الاستنزاف. وبعد مجيء الرئيس أنور السادات، وتوقيعه على اتفاقية السلام مع إسرائيل، توقف الاهتمام المصري كلية بالسعي لامتلاك السلاح النووي. وهاجر علماء الذرة المصريون إلى خارج البلاد وبالذات إلى العراق. وبعد توقيع مصر على معاهدة منع انتشار الأسلحة

---

(١) الإمكانيات النووية العربية وتحديات القرن الجديد، مركز دراسات الشرق الأوسط، آذار / مارس ٢٠٠٠، ص ٦٨

(٢) محاضرة ألقاها محمّد حسنين هيكل في نقابة المحامين في بيروت ونشرت في مجلّة «الشراع»، الأسبوعيّة، السنة السابعة عشرة، العدد «٨٣٩» ٦ تموز/ يوليو ١٩٩٨، ص ٢٤-٣٣

النووية NPT في ٢٨/ ١٢/ ١٩٨٠، التي رفضت إسرائيل الانضمام إليها، ووقعت مصر عدة اتفاقيات للتعاون النووي مع كل من: فرنسا، والولايات المتحدة، وألمانيا (الغربية)، وانجلترا، والسويد، وقررت الحكومة المصرية تخصيص جزء من عائدات النفط لتغطية إنشاء أول محطة نووية (محطة الضبعة بالساحل الشمالي). كما وقعت في العام ١٩٨٢م اتفاقية للتعاون النووي مع كندا، وأخرى لنقل التقنية النووية مع استراليا. وفي عام ١٩٩٢ تم توقيع عقد إنشاء مفاعل مصر البحثي الثاني مع الأرجنتين، ثم توالت في السنوات التالية بعض المشروعات المتعلقة باليورانيوم ومعادن الرمال السوداء وصولاً إلى افتتاح مصنع وقود المفاعل البحثي الثاني.

ووقعت مصر على اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦، مما يعني تخلي القاهرة وبرضاها عن الخيار النووي. ولكن الاهتمام المصري بالخيار النووي السلمي، عاد من جديد بعد أن أعلن الرئيس حسني مبارك عن رغبة بلاده «التزود بالسلاح النووي إذا دعت الحاجة لذلك». وحصلت فعلا على مفاعل نووي من الأرجنتين في ٤/ ٢/ ١٩٩٨، بقدرة ٢٢ ميجاوات لإنتاج النظائر المشعة ورقائق السليكون المستخدمة في الصناعات الإلكترونية الأساسية وبتكلفة مقدارها ٣٨ مليون دولار، وبإدارة جيل جديد من العلماء المصريين المتخصصين بالتكنولوجيا النووية الحديثة. وأعلن الدكتور إبراهيم داخلي، رئيس قسم الفلزات بهيئة الطاقة الذرية المصرية والمشرف على المفاعل الجديد بأنه: «سيحقّق لنا تقدماً ملحوظاً، وسيكون له دور في تنمية القاعدة العلمية التي سيكون لها نصيب من المشاركة في الإنشاء. هذا من ناحية.. ومن ناحية أخرى فإنه سينتج النظائر المشّعة التي تستخدم في الطب والصناعة والزراعة والبحوث»[١].

(١) مجدي دربالة، «هروب علماء الذرّة من مصر»، مجلة «روز اليوسف»، العدد «٣٣٨٩»، ٢٤/ ٥/ ١٩٩٣، ص ٢٥-٢٦

وتجدر الإشارة إلى وجود مئات من العلماء والباحثين المصريين المؤهلين للعمل في منشآت نووية مصرية، إضافة إلى الاستفادة من العلماء والخبراء الذين كانوا يعملون في منشآت الاتحاد السوفيتي النووية، ويبحثون عن فرص للعمل في أي بلد في العالم. وهناك من العلماء المصريين من يأتي إلى مصر في إطار تبادل الخبرات مع بعض الدول الغربية، كالدكتور «عبد الرحيم عثمان» الموجود في كندا. وأعلنت الحكومة المصرية في أبريل ٢٠٠٢، أنها قررت إنشاء محطة للطاقة النووية السلمية في غضون ثمانية أعوام، بالتعاون مع كوريا الجنوبية، والصين. وهو ما وصفه خبراء مصريون في الطاقة «بنقلة نوعية هامة على طريق البرنامج المصري»، خصوصًا وأن مصر كما يقولون لديها «انفجار» في الكوادر العلمية النووية بدون عمل تقريبًا، كما أن المفاعلين الموجودين حاليًا يكفيان لتدريب العلماء تجريبيًا وليس تطبيقيًا. وأرجع بعضهم إنشاء المحطة الجديدة إلى استيعاب الكوادر الفنية المصرية المتزايدة في مجال الطاقة النووية، وربما أيضًا لعدم الاعتماد فقط على الغاز الطبيعي في مجال الطاقة. وترجع أهمية الإعلان عن إنشاء هذه المحطة إلى رفض مصر السابق لفكرة بناء مفاعلات نووية لأسباب مختلفة.

وتمتلك مصر القدرات البشرية لكي تقود العمل العربي المشترك في إنتاج السلاح النووي، ويبلغ عدد العاملين في مركز الأبحاث النووية في أنشاص وهيئة الطاقة الذرية المصرية أكثر من ١٠٠٠ باحث في عام ٢٠٠١. وهناك عشرات العلماء والباحثين المصريين في مجال الذرة يعملون في الدول العربية. كما أنه توجد بعض مناجم اليورانيوم بها، وتقدر بعض المصادر المصرية بوجود ٥٠٠ طن من اليورانيوم[١].

ومن خلال التطور التاريخي للبرنامج النووي المصري، يلاحظ أن قدرات مصر النووية تتركز في إنشاء المراكز البحثية، والمفاعلات البحثية، وتأهيل الكوادر البشرية، والتعاون الإقليمي والدولي.

---

(١) محمد نبيل فؤاد طه، الأسلحة النووية وأولويات الأمن القومي في ضوء إمكانات بناء قوة نووية عربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربة، العدد ٢٧١، سنة ٢٠٠١، ص ١٠٨.

والدولة العربية الثانية التي كانت تمتلك تقنية نووية هي العراق، فقد حصلت على أول مفاعل نووي للأغراض السلمية عام ١٩٦٨ من الاتحاد السوفيتي، بقدرة ٥ ميجاوات، بعكس ما هو شائع بأن أول مفاعل نووي حصل عليه كان من فرنسا. وبدأ في عام ١٩٨٠ تشغيل مفاعل بحثي آخر صغير. ولكن العراق وبسبب العلاقات الخاصة والمتميزة التي كانت تربط رئيسه السابق «صدام حسين» مع الرئيس الفرنسي «جاك شيراك»، الذي كان رئيسا للوزراء في عهد الرئيس «فاليري جيسكار ديستان»، حدث تعاون واسع بين البلدين في الفترة ما بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٩. ووقعت اتفاقية بين البلدين للتعاون في المجال النووي، تم خلالها تزويد العراق بمفاعلين يعملان باليورانيوم المخصب الذي تعهدت باريس بتقديمه وبتدريب (٦٠٠) عالم ومهندس وفني عراقي في المجالات النووية. ومع نهاية ١٩٨١ بدأ بتشغيل مفاعل الأبحاث في «أوزيراك Osirak» بقدرة ٤٠ ميجاوات، وهو المفاعل الذي قامت الطائرات الإسرائيلية بتدميره في ٧ / ٦/ ١٩٨١. وكان من الممكن إنتاج كمية من البلوتونيوم كافية نظريًا لتصنيع قنبلة أو قنبلتين في العام[١].

وبعد القصف الإسرائيلي للمفاعل النووي العراقي، سحبت فرنسا معظم فنييها من العراق، ولكنها لم تأخذ معها اليورانيوم المخصب الناتج من المفاعل النووي، والذي كان من الممكن استخدامه في تصنيع القنابل الذرية.

واستمر العراق في محاولاته للحصول على مفاعل نووي وتوفير مصادر الوقود النووي اللازم لتشغيله، من إيطاليا ودول أخرى، إلا إنه لم يستطع، بسبب دخوله في حرب مع إيران وامتناع الدول التي تمتلك تلك التقنية من تزويده بها، ثم الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة عليه قبل احتلالها له.

---

(١) محمد نبيل فؤاد طه، الأسلحة النووية وأولويات الأمن القومي في ضوء إمكانات بناء قوة نووية عربية، مرجع سابق.

وأما الجزائر، فقد أقامت بالتعاون مع ألمانيا والأرجنتين وكوريا الشمالية، وباكستان، مفاعلين نوويين بحثيين بقدرات ٥ , ١ ميجاوات يستخدمان للأغراض السلمية في منطقة «عين أواسرا». كما طورت في الثمانينيات قدراتها النووية وحصلت على تكنولوجيا نووية أهلتها لامتلاك قاعدة علمية لإنتاج اليورانيوم أو النظائر المشعة، على الرغم من توقيعها على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية NPT في عام ١٩٩٥، وخضوعها لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA. ولكن سعيها في الحصول على التكنولوجيا النووية، توقف بسبب انشغالها في حل مشاكلها الداخلية .

وقامت ليبيا هي الأخرى منذ مطلع السبعينيات بمحاولات جادة للحصول على السلاح النووي مباشرة من الدول المنتجة، من دون امتلاك التكنولوجيا النووية. ولكن محاولاتها فشلت بسبب رفض الدول التي حاولت الشراء منها كالاتحاد السوفيتي والصين وباكستان بيعها قنابل نووية جاهزة. وأنشأت في عام ١٩٧٣ هيئة الطاقة النووية الليبية التي بدأت عملها في الحصول على مفاعل نووي سوفيتي عام ١٩٧٥ قدرته ١٠ ميجاوات مخصص لأبحاث الطاقة في منطقة «تاجوراء»، وبدأ عمله في عام ١٩٨١، على الرغم من مصادقة ليبيا على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية NPT. واشترت ٤٥ طنًا من اليورانيوم من النيجر في الفترة ما بين ١٩٧٧ ـ ١٩٨١. وحاولت ليبيا الحصول على تكنولوجيا نووية من الهند والأرجنتين والبرازيل للحصول على اليورانيوم والخدمات النووية المتطورة.

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي الذي كانت تأمل منه تزويدها بمفاعل نووي يساعدها في تجاربها النووية، كثفت من جهودها ومن محاولاتها للحصول على مواد ومعدات نووية مهربة من السوق السوداء النووية، وقامت بتقديم حوافز لبعض العلماء والفنيين من الاتحاد السوفيتي، للقدوم إليها والاستفادة من إمكانياتهم الفنية النووية. إلا إنها وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق، خشيت أن يصيبها ما أصاب النظام العراقي السابق، وفضلت الرضوخ للضغوطات الأمريكية، وسلمت كل ما كان لديها من قدرات نووية للولايات المتحدة معلنة تخليها عن السعى لامتلاك السلاح النووى أو السلاح الكيميائى أو البيولوجى.

ويلاحظ، أن أول دولة عربية وهي العراق، قد دمرت فيها جميع محاولاتها الحصول على التكنولوجيا النووية. ودولة ثانية هي ليبيا، تنازلت برضاها وسلمت للولايات المتحدة جميع ما كانت تمتلكه من قدرات نووية. والجزائر، التي شغلتها صراعاتها الداخلية، من استمرار محاولاتها الحصول على التكنولوجيا النووية ـ لم يبق سوى مصر، التي وعلى الرغم من أنها لم تنجح في محاولاتها الأولى من الحصول على القوة النووية التي تريدها، إلا إنها تبقى الدولة العربية الوحيدة القادرة على امتلاك التكنولوجيا النووية، بدعم عربي، وإرادة سياسية عربية مشتركة، لتحقيق هذا الهدف. ولهذا فقد أكد الفريق «صلاح حلبي»، رئيس الهيئة العربية للتصنيع في مصر، أنه في حال فشل بلاده في إجبار إسرائيل أو إقناعها بالتخلي عن سلاحها النووي فإنه لا بد من امتلاك تلك الأسلحة. وقال في كلمة له أمام المجلس المصري للشئون الخارجية، «إن استمرار تفرد إسرائيل بامتلاك السلاح النووي، سوف يؤدي إلى حدوث فوضى في الشرق الأوسط[1].

وأشار رئيس الهيئة العربية للتصنيع الحربي، إلى أن مصر لا ينقصها الإمكانيات كي تلحق بإسرائيل في هذا المجال، وأنه لو كان العرب قد تعاونوا معها في الهيئة، لأصبحت متقدمة في هذا المجال .

ولهذا، فإن أمام العرب للرد على تفرد إسرائيل بامتلاك السلاح النووي الخيارات التالية:

الخيار الأول: الاستسلام للأمر الواقع وعدم التفكير بالحصول على التكنولوجيا والسلاح النووي، على أساس أن إسرائيل والدول الغربية لن تقبل بحصولهم عليها، حتى من هم في عداد حلفائهم وأصدقائهم.

الخيار الثاني: الدخول تحت مظلة نووية دولية وضمانات الدول النووية الخمس الكبرى. مقابل أن توقع الدول العربية على الاتفاقات الدولية التي تحظر انتشار الأسلحة النووية.

(١) الأهرام، ٤/ ٧/ ٢٠٠٠.

الخيار الثالث: التركيز على امتلاك الأسلحة التقليدية المتطورة، والتي تمكنها من مجابهة السلاح النووي الإسرائيلي.

الخيار الرابع: سعي الدول العربية إلى الخيار النووي وتملك قدرات نووية عسكرية، ردًا على تملك إسرائيل لها، من دون النظر إلى المخاطر.

الخيار الخامس: جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، وهو ما دعت إليه مصر والدول العربية، ولم يتحقق[1].

ويعتقد أن الخيار الرابع هو الذي يجب على الدول العربية العمل على تحقيقه، على الرغم من صعوبة المطالبة حاليًا بوضع استراتيجية عربية قومية في مجالات البحث النووي، في ظل التعثر الحالي في مسيرة التعاون العربي المشترك وضعف النظام العربي الرسمي. وكذلك بالنسبة للتكاليف المادية لتحقيق هذا الخيار، لأن ضعف الإمكانيات الاقتصادية لبعض الدول العربية، قد تقف عائقًا أمام تنفيذ الخيار النووي. فالدخول في مشروع لإنتاج الكهرباء (من الطاقة النووية) أو لإنتاج أسلحة نووية يتطلب عدة مليارات من الدولارات، وهي تكلفة لا تعوض إلا بعد سنوات طويلة. إضافة إلى نقطة هامة جدًا تتمثّل في أن الاعتماد (في إقامة محطّة نوويّة) على الخبرات والمساعدات. الأجنبية سيعرّض المشروع كلّه إلى مخاطر وضغوط كثيرة، في طليعتها سحب الخبراء وإيقاف المساعدات.. وغير ذلك وضغوط. ولكن تستطيع الدول العربية التي استفادت من ارتفاع أسعار النفط، أن تنشئ صندوقًا عربيًا مشتركًا للأبحاث النووية.

كما أنه ومن أجل تحقيق الخيار النووي العربي، لا بد من تفعيل دور المؤسسات العربية التي لها علاقة بالخيار النووي، كالمجلس العلمي العربي المشترك لاستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية. وكان مؤتمر القمة العربي الأول للملوك والرؤساء العرب

(١) زكريا حسين، الخيار النووي والخيارات العسكرية البديلة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٧٧١، سنة ٢٠٠١، ص ٨٣ ـ ٨٦.

الذي انعقد في سبتمبر ١٩٦٤، قد أصدر قرارًا بإنشاء المركز العلمي العربي المشترك، لاستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية، ردًا على محاولات إسرائيل تحويل مياه نهر الأردن. واتخذ المجلس عدة قرارات دعا فيها الدول العربية إلى التعاون في مجال الطاقة الذرية للأغراض السلمية. وأنشأ لجنة علمية تضم رؤساء ومديري المؤسسات والهيئات العربية المشتغلة بالطاقة النووية في البلدان العربية لوضع مشروع لبرنامج علمي عربي للتعاون في المجال النووي. **وحدد المجلس عمله ليشمل المجالات التالية:**

- **الأبحاث النووية**، من أجل تشجيع وإجراء البحوث النووية وتبادل الخبرات بين الدول العربية في مجال الذرة.
- **توفير الفنيين والخبراء وتدريبهم**، بحيث يقوم المجلس بإعداد برامج التدريب العربية في الفروع العلمية المختصة بالطاقة الذرية، والعمل على تبادل الخبراء والفنيين في الطاقة الذرية، وإنشاء المعاهد اللازمة للتدريب.
- **توفير المعلومات والوثائق والنشر العلمي للبحوث الذرية**، وتبادل المعلومات المتعلقة بالنشاط النووي بين الدول العربية.
- **استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية**، من خلال اكتشاف الخامات الذرية واستخدامها وإنتاج الوقود الذري لتشغيل المنشآت الذرية العربية.
- **وضع نظام وقواعد الوقاية** من الأخطار الذرية التي تكفل الوقاية من أخطار الإشعاع النووي للعاملين فيها.
- إقامة علاقات مع المنظمات والهيئات والدول الأجنبية لإبرام العقود أو الاشتراك في المشروعات المشتركة معها[1].

(١) محمد نبيل فؤاد طه، الأسلحة النووية وأولويات الأمن القومي في ضوء إمكانات بناء قوة نووية عربية، مرجع سابق.

العقبات التي تقف أمام الخيار النووي العربي:

قاومت إسرائيل أي محاولة عربية لامتلاك القدرات النووية، وقامت بعدة خطوات استهدفت إجهاض وتدمير أي محاولة لتحقيق أي تقدم في هذا المجال، كتدمير المفاعل النووي العراقي واغتيال العلماء العرب والأجانب العاملين في المجال النووي العربي، وإتباعها لإستراتجية «الردع بالشك» من خلال تسريب معلومات عن امتلاك الدول العربية لتكنولوجيا نووية تؤهلهم لامتلاك هذا السلاح، لكي تثير الدول المعنية بمحاربة انتشار الأسلحة النووية في العالم. كما وقفت ضد بيع الرئيس الأمريكي «نيكسون» عام ١٩٧٤، مفاعلاً نوويًا أمريكيًا لمصر لتوليد الطاقة الكهربائية، وطلبت مفاعلاً مماثلاً. وتم التوقيع على الصفقتين في أغسطس ١٩٧٦، إلا إن إسرائيل بدأت في إثارة المشاكل إلى أن تم تجميدهما. وما زالت تضع العراقيل أمام امتلاك العرب للتكنولوجيا النووية، لأنها تريد أن تستأثر بها لكي لا يحصل العرب عليها ويستطيعون تطويرها لامتلاك السلاح النووي كالذي تمتلكه. وهي لا تفرق بين دولة عربية وأخرى، في هذا المجال. مطبقة بذلك، ما قاله «يهوشفاط هاركابي» رئيس الاستخبارات الإسرائيلية السابق، بأنه لو أقيمت مدرسة في جنوب السودان، لأثر ذلك على الأمن الإسرائيلي، فكيف لو حصل العرب على التكنولوجيا النووية ؟ ومن هنا تأتي ملاحقة إسرائيل للدول العربية، التي تحاول الحصول عليها.

وكان ضرب إسرائيل للمفاعل النووي العراقي أكبر دليل على ذلك، ففي صباح يوم ٧/ ٦/ ١٩٨١، قامت الطائرات الإسرائيلية الأمريكية الصنع بغارة مفاجئة على هذا المفاعل الواقع على بعد ٢٦ كيلو مترًا من بغداد، واستمرت الغارة دقيقتان دمرت خلالها المفاعل ومنشآته. وأعلن رئيس الوزراء «بيجين» فى مؤتمر صحفي يحيط به رئيس الأركان ومدير المخابرات العسكرية، عن تفاصيل العملية. وقد أوضحت التصريحات والبيانات الإسرائيلية أن إسرائيل كانت تتابع بقلق تطور إنشاء المفاعل العراقي، وحاولت عدة مرات أن تثني فرنسا عن استمرار تعاونها فى إمداد العراق بالفنيين والوقود والمواد

النووية. ولما تأكد أن المفاعل سيتحول خلال أشهر إلى إنتاج قنابل نووية من طراز القنابل التي ألقيت على هيروشيما، وأنه يعمل خصيصًا ليستخدم إنتاجه ضدها، قررت تدميره قبل أن يبدأ فى إنتاج القنابل، حيث يصعب تدميره لو بدأ مرحلة التشغيل. وتمت الغارة الإسرائيلية، بعد توقيع إسرائيل على معاهدة السلام مع مصر، وبعد ثلاثة أيام فقط من اجتماع الرئيس المصري «أنور السادات» مع «بيجين» في شرم الشيخ، رغم أن إسرائيل أعلنت أنها كانت تعد لتلك العملية منذ عدة أشهر[1].

وكأسلوب ثانٍ على معارضتها امتلاك العرب للتقنية النووية، مارست عدة عمليات اغتيال وإرهاب العلماء العرب في المجالات النووية ومعظمهم من مصر، مثل اغتيال عالمة الذرة «سميرة موسى» في الولايات المتحدة عام ١٩٥٢. واغتيال عالم الذرة «سمير نجيب» في ديترويت / الولايات المتحدة في أغسطس ١٩٦٧، واغتيال عالم الذرة «يحيى المشد» في باريس عام ١٩٨٠، والدكتور «سعيد بدير» عالم الميكرووف بمنزله بالإسكندرية في ١٤/ ٧/ ١٩٨٩.

وإلى جانب إسرائيل، فإن الولايات المتحدة تلعب دورًا رئيسيًا في مقاومة حصول العرب على التكنولوجيا النووية. وتعمل على تشديد الرقابة على جميع الدول العربية من أجل عدم تطوير قدراتها النووية حتى ولو كانت لاستعمالاتها السلمية. وتستعمل سياسة مزدوجة المعايير، فهي تساعد إسرائيل على امتلاكها للسلاح النووي، بينما تمنع الدول العربية من الاقتراب من التكنولوجيا النووية. وتلعب الولايات المتحدة وبالتنسيق مع إسرائيل، أكثر الأدوار تأثيرًا على التطورات النووية في الشرق الأوسط، فعمل الكونجرس الأمريكي من خلال لجانه الاستشارية وإفادات وشهادات وجلسات استماع لمسؤولين في الحكومة أو خبراء في مراكز الدراسات حول القضايا المختلفة بما فيها التي لها علاقة بالقضايا النووية، على مراقبة حصول الدول العربية على التكنولوجيا النووية. وفي

(١) عبد الله الأشعل، إسرائيل والعالم العربي: انعكاسات الغارة الإسرائيلية على المفاعل النووي العراقي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، عدد (٦٥) بتاريخ ١ / ٧ / ١٩٨١.

فبراير ٢٠٠٥ قدم ١٥ عضوًا في الكونجرس الأمريكي خطابًا إلى وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس، بهدف التحقق سن تقارير تفيد استعادة البرنامج النووي المصري لنشاطه، وبداية البرنامجين السوري والسعودي أبحاثهما النووية بتقنيات قدمها العالم الباكستاني عبد القدير خان. كما أثار البرنامج المصري الانتباه، بعد قيام وكالة الطاقة الذرية مطلع ٢٠٠٥ بالتفتيش على المفاعلات النووية المصرية. وعلى الرغم من تداول وسائل الإعلام الغربية والإسرائيلية عام ٢٠٠٥ لوجود «مؤشرات» على طموحات نووية مصرية، فإن شيئًا جديًا لم يثبت بشأن العمل في هذا البرنامج الذي اعترفت أوساط علمية مصرية عديدة بأنه قد وضع في «البراد» منذ أمد طويل.

كما عملت الولايات المتحدة على إزالة البرنامج النووي العراقي منذ حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، وصولاً إلى عام ٢٠٠٣. وضغطت مع بريطانيا على ليبيا لكي تتخلى عن خيارها النووي العسكري من جانب واحد في ديسمبر ٢٠٠٣، مما أدى إلى تفكيك ونقل مرافق تخصيب اليورانيوم الليبية إلى الولايات المتحدة. واعتبر القرار الليبي بالتخلي عن الخيار النووي نجاحًا للولايات المتحدة في سياستها لمنع انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط؛ لأن ليبيا كانت تمتلك بنية نووية حقيقية .

وكذلك الأمر مع سوريا، فقد حاربت الولايات المتحدة ليس امتلاك سوريا للتكنولوجيا النووية، بل نواياها في احتمال تملكها في المستقبل لتلك التكنولوجيا. ومع أن الإدارة الأمريكية متأكدة من عدم حصول سوريا على القدرات النووية، إلا أنها تتعامل معها وكأنها سوف تمتلكها في القريب العاجل. وأشارت التقارير السنوية الخاصة بأوضاع الانتشار النووي التي تصدر عن وكالة الاستخبارات المركزية CIA لعدة أعوام إلى أن سوريا تمارس بعض النشاطات النووية بالتعاون مع دول أخرى، ولكن لم تكن هناك مؤشرات تؤكد أن هذه النشاطات ذات طبيعة عسكرية، أو أنها قد اكتملت بنجاح.وقد ذكر التقرير الذي قدمته وكالة الاستخبارات المركزية إلى الكونجرس بشأن أوضاع انتشار

أسلحة التدمير الشامل والمعدات التقليدية المتطورة في يونيو٢٠٠٣ أنها تنظر إلى النوايا السورية باهتمام كبير[١].

ووضع العراقيل من قبل الولايات المتحدة أمام امتلاك العرب التقنية النووية، ليس بسبب الضغوطات الإسرائيلية ولا من مبررات الخوف على أمن إسرائيل فقط، بل لعدم رغبتها في تملك العرب للتكنولوجيا النووية، ولكي يستمروا في الاعتماد عليها وعلى الحلف الأطلسي إذا ما تعرضوا لأي تهديد نووي. وفي هذا المجال، فإن المفاعل النووي الإيراني في بوشهر على الخليج العربي لا يختلف عن مفاعل سان بطرسبرج الروسي، على مقربة من موانئ دول البلطيق التي استغاثت بحلف الأطلسي لحماية ضعفها الديموغرافي ومواقعها الاستراتيجية. وقد مد لها الحلف يده وضمها إلى عضويته عام ٢٠٠٣ واضعًا كلمة النهاية للتهديد الروسي. وهذا أحد الأسباب التي تقف وراء رفض الولايات المتحدة حصول العرب على التقنية النووية، لكي يعتمدوا عليها اعتمادًا كبيرًا، كما فعلت دول البلطيق[٢].

وهناك عقبات فنية تمنع حصول العرب على السلاح النووي في السنوات القليلة القادمة بعد حصولها على التكنولوجيا النووية؛ **لأن محاولة الدول العربية استخدام مواد نووية من محطات الطاقة النووية لأغراض عسكرية ستواجه بثلاث عقبات:**

الأولى: أن المنشآت المخطط إقامتها سيتم تشغيلها باستعمال وقود اليورانيوم قليل الإخصاب الذي لا يعطي سوى نصف كمية البلوتونيوم التي تعطيها المفاعلات التي تستخدم اليورانيوم الطبيعي.

والثانية: أن تحويل كمية كبرى من المواد النووية لأغراض عسكرية قد يؤدي إلى أن تتوقف الدولة الأجنبية المصدرة عن تزويد الدولة العربية باحتياجاتها من اليورانيوم قليل الإخصاب وذلك لمنعها من صنع قنابل نووية.

---

(١) محمد عبد السلام، السياسة الأمريكية تجاه القضايا النووية في الشرق الأوسط، السنة الرابعة عشرة- العدد ١٤٦- ديسمبر ٢٠٠٤.

(٢)عاطف عبد الحميد، الخيارات العربية أمام برنامج إيران النووي، المعرفة، الجزيرة نت.

والعقبة الثالثة: أن معظم البرامج النووية العربية تخطط لبناء محطات طاقة نووية لإنتاج بلوتونيوم ٢٤٠ و٢٤٢، التي لا تصلح للاستعمال العسكري، بينما هي تحتاج لإنتاج بلوتونيوم ٢٣٩ المستعمل في تصنيع القنابل النووية[١].

ومن الصعوبات الأخرى، التي تواجه العرب في الحصول على التكنولوجيا النووية، عدم وجود قاعدة بيانات عربية عن النشاطات العلمية النووية، ولا قاعدة بيانات عن المعاهد أو المراكز والهيئات التي تجري البحث والتطوير. ومن أجل التغلب على تلك الصعوبات لا بد من تأسيس قاعدة عربيّة للبحث العلمي والتكنولوجيا، ووضع استراتيجية عربية مشتركة، تأخذ بعين الاعتبار تحقيق الأمن القومي العربي، على الصعيد العسكري. وبناء تكنولوجيا نووية للاستفادة منها في الطاقة النووية والصناعات الحديثة، **من خلال البدء**[٢]:

ـ **بتنفيذ استراتيجية عربية موحدة**، في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا، والبدء بمشروعات بحثيّة نووية مشتركة بين العلماء العرب، والتعاون بين شبكات ومؤسسات البحث العربية، وضمّ هذه القدرات في هيئات بحثية مشتركة ذات اختصاصات متنوعة. وعلى سبيل المثال، فإنّ خمسين ألف عالم بحث وتطوير ينضوون تحت لواء منظومة علم متطورة سينشرون سنويًا حوالي مائة ألف ورقة - بدلاً من ستة آلاف ورقة - في الوطن العربي. ومستوى الناتج القومي الإجمالي المرتبط باقتصاد يملك منظومة علم وتقانة وخمسين ألف عالم بحث تطوير سيكون على الأرجح أكبر بخمسة أضعاف إلى عشرة من معدل الخمسمائة مليار تقريبًا الذي وصل إليه إنتاج البلدان العربية.

ـ **زيادة حصة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير في موازنات الأقطار العربية**،

---

(١) خليل إبراهيم الشقاقي، الردع النووي في الشرق الأوسط، الدار العربية للعلوم، ١٩٩٠، ص ١٤.

(٢) لجنة استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي، استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي: التقرير العام والاستراتيجيات الفرعية، سلسلة وثائق استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩).

بحيث ترتفع نسبتها إلى ٢ بالمائة من الناتج القومي الإجمالي لكل قطر عربي، وعدم إخضاع البحث العلمي والتطوير للخطط التقشفية للأقطار العربية. وأن زيادة حصة الإنفاق على البحث العلمي ليس أمرًا مقصودًا بذاته، بل يجب أن تحصل وفق استراتيجية عربية شاملة تهدف إلى تحقيق تكنولوجيا متطورة، للاستفادة منها في الاقتصاد العربي. ويمكن للعرب الاستفادة من تجارب البلدان المصنعة في جنوب شرق آسيا، التي ركّزت على التوسع السريع في المشاريع المتوسطة والصغيرة في تطوير قاعدة جيدة للتكنولوجيا العصرية، وتشكيل قاعدة بشرية عالية الكفاءة بإمكانات وطنية، وبدعم من الحكومات عن طريق الإعفاءات من الفوائد وخفض الضرائب وغير ذلك من إجراءات.

ومن المعروف أن نسبة النفقات على البحث العلمي متفاوتة بشكل كبير بين الدول العربية وإسرائيل التي يعتبر الإنفاق فيها على البحث العلمي من أعلى النسب في العالم، إذ تبلغ ٤ ٪ من الناتج المحلي، وتليها اليابان التي تنفق ٣٪، ثم الولايات المتحدة الأمريكية ٦ , ٢٪، وأوروبا ٩ , ١٪ . بينما هي في الدول العربية تعتبر الأدنى في العالم ولا تتجاوز ٢ , ٠٪ مجموع الإنفاق العالمي على البحث العلمي.

- **الاهتمام بالعلماء والباحثين في الجامعات ومراكز البحوث، وتقديم الحوافز الماديّة والمعنوية لهم**، وعدم إخضاعهم (والمؤسّسات البحثية والعلمية)، للبيروقراطية، واللوائح التنظيمية ـ الإدارية المتخلفة. فلابدّ ـ إذا ما أردنا تسريع وتيرة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ـ من منح تسهيلات وامتيازات وحوافز تشجيعية للمرافق البحثية وللعاملين فيها، بغية دفع عجلة الإنتاج في هذا المجال، وإيقاف النزيف الخطير في «العقول» وهجرة الكفاءات العربية إلى الدول المتقدمة. وخلق بيئة ملائمة لربط العلم وأطره البشريّة المؤهّلة بسياسات تنموية شاملة، تقوم على الاستفادة القصوى من الطاقات والكفاءات العربية، ومنحها الفرصة الحقيقية للمشاركة في جهود التنمية كي لا تلحق بالكفاءات العربية التي هاجرت إلى البلدان المتقدمة.

- **فتح قنوات التفاعل والتنسيق وتبادل الخبرات بين مراكز البحوث العربية والمراكز المماثلة لها في الدول المتقدمة علميًا وتكنولوجيًا**، والتركيز على الاستفادة من خبرات المجتمعات النامية، التي قفزت إلى مصاف البلدان المُصنِّعة، واقتباس ما يناسب بيئتنا الاجتماعية والاقتصادية والعلميّة، والاستفادة من الكفاءات البشريّة العلمية العربية المهاجرة، من خلال تنظيم مؤتمرات للعلماء والخبراء والباحثين العرب المغتربين في الأقطار العربية، وطلب مساعدتهم وخبراتهم، وتبادل المشورة الدائمة معهم للإطلاع على أحدث الابتكارات والاختراعات والتطبيقات الحديثة في مجالات البحث والتطوير، وإعادة ربطهم بوطنهم وقضايا أمتهم.

الخلاصة:

الخيار النووي العربي ليس بالأمر السهل، ويمكن تحقيقه إذا امتلك العرب الإرادة السياسية من أجل الحصول على التكنولوجيا النووية. وعامل الزمن ليس في صالح العرب، فكلما مر الوقت ساهم في تقوية القدرات النووية الإسرائيلية التي لن يستطيع العرب اللحاق بها. ولا بد من اقتناع الدول العربية بخطورة التهديد النووي للأمن القومي العربي، في حال عدم امتلاك قوة ردع نووية عربية تستطيع من خلالها صد أي تهديد أو عدوان نووي قد يتعرض له أي قطر عربي. وأن تهديد إسرائيل باستعمال السلاح النووي لن يكون موجهًا ضد دولة عربية لوحدها، بل ضد الجميع.

ولهذا لا بد من وجود استراتيجية عربية موحدة، تنتظم من خلالها سبل التعاون العربي المشترك في المجال النووي، وإعادة الروح للمؤسسات العربية المشتركة المختصة الموجودة من قبل، وإيجاد مؤسسات عربية جديدة تهتم بتنظيم وتطوير القدرات النووية العربية وتبادل الخبرات بين الباحثين العرب. وإذا كانت هناك مؤسسات عربية مشتركة، تتناول جميع فروع العمل العربي من الفن والثقافة إلى الأمن ومحاربة المخدرات، وانتهاء بقضايا المرأة والصحافة، فحري بنا إيجاد مثل تلك الاتحادات والمنظمات العربية ومراكز الأبحاث التي تهتم بقضايا الذرة والتسلح النووي.

ومن الممكن أن تلعب الجامعات العربية دورًا في فتح قنوات الاتصال بين العلماء والباحثين العرب لتبادل الزيارات والمعلومات. وإقامة قاعدة معلومات تختص بالتكنولوجيا النووية، وتكثيف الاتصالات مع مراكز الدراسات الأجنبية للاستفادة منها في هذا المجال، ومع العلماء الأجانب وتبادل الزيارات معهم. وعلى الدول العربية أن تستثمر في الأبحاث والطاقة النووية، خاصة أنها تمتلك من الإمكانيات المادية ما يؤهلها لذلك.

كما يمكن ممارسة الضغوط من قبل الشارع العربي على النظام الرسمي العربي للضغط عليه من أجل زيادة اهتمام الدول العربية بالخيار النووي لكي يكون قوة ردع

عربية في مواجهة السلاح النووي الإسرائيلي. وإثارة القضية في وسائل الإعلام العربية لتنوير الرأي العام العربي بأهمية الحصول على قدرات نووية يستطيع من خلالها العرب حماية أمنهم واستقرارهم في السنوات القادمة، وكذلك الاستفادة منها سلميًا.

ولم يعد هناك من خيار أمام العرب سوى أن يعيدوا من جديد بناء استراتيجيتهم على أساس امتلاك التكنولوجيا النووية. أليس من حقنا كعرب أن نكون كإسرائيل وباكستان والهند، ونحصل على التقنية النووية من دون ارتباك أو خوف من ردود فعل القوى الأخرى التي ترفض حصولنا عليها. كيف من الممكن أن تحصل الدول العربية على أمنها، وهي لا تملك الردع النووي، بينما إسرائيل العدو الرئيسي للعرب قد حصلت عليه منذ سنوات.

سيرة ذاتية

اللواء / محمد جمال مظلوم

البيانات الأساسية :

- الاســـــم: لواء دكتور محمد جمال الدين مظلوم عبده

المؤهل :

المؤهل العسكرى :

١ - زميل أكاديمية ناصر العسكرية العليا عام ١٩٨١ .

٢ - ماجستير فى العلوم العسكرية عام ١٩٦٨ .

٣- بكالوريوس علوم عسكرية عام ١٩٥٨ .

٤- خبرة فى مجال التخطيط الاستراتيجى والعمل فى القيادات العليا فى القوات المسلحة المصرية.

٥- خدم بالقوات المسلحة المصرية حتي رتبة اللواء وشغل منصب مدير مركز الدراسات الاستراتيجية بالقوات المسلحة المصرية حتى عام ١٩٨٩ .

المؤهل المدنى :

١- دكتوراه فى الاقتصاد السياسى عام ١٩٧٥ من أكاديمية العلوم بالاتحاد السوفيتى.

٢- دبلوم دراسات مصرفية من جامعة عين شمس عام ١٩٧٣ .

٣- دبلوم دراسات فلسطينية من معهد الدراسات العربية العالية – جامعة الدول العربية عام ١٩٧٣ .

٤- بكالوريوس تجارة جامعة عين شمس عام ١٩٦٥ .

٥- دورات دراسات جدوى اقتصادية من الجامعة الأمريكية بالقاهرة عام ١٩٧٩ .

سيرة ذاتية

اللواء / ممدوح عطية

بيانات شخصية

أ- الاســـــــم: ممدوح حامد عطية

ب- رتبـــــــة: لواء أ.ح دكتور

أ- بكالوريوس العلوم العسكرية عام ١٩٥٥م.

ب- ماجستير العلوم العسكرية (تخصص حرب كيميائية) من أكاديمية فيسترل العسكرية العليا بالاتحاد السوفيتى عام ١٩٦١م.

ج- زميل كلية الحرب العليا (أكاديمية ناصر العسكرية العليا) عام ١٩٧٥م.

د- دكتوراه الفلسفة فى العلوم العسكرية من أكاديمية ناصر العسكرية العليا (كلية الحرب العليا) عام ١٩٨٥م – امتياز مع مرتبة الشرف.

الإنتاج العلمى:

أ- قام بتأليف العديد من الكتب والمراجع فى مجال أسلحة التدمير الشامل والبيئة.

ب- أعد مجموعة كبيرة من البحوث الفنية والاستراتيجية.

جـ- اشتراك فى العديد من الندوات العلمية الدولية والمحلية.

الوظيفة الحالية:

أ- عضو المجالس القومية المتخصصة (رئاسة الجمهورية).

ب- خبير استراتيجى.

ج- مستشار أكاديمية ناصر العسكرية العليا (كلية الدفاع الوطنى – كلية الحرب العليا – مركز الدراسات الاستراتيجية).

د- محاضر بأكاديمية مبارك للأمن (مركز إعداد القادة – مركز بحوث الشرطة).

العمل الحالى:

- مستشار مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية – مكتب القاهرة للشئون العسكرية والاقتصادية.
- مركز القرار للاستشارات (دكتور السيد عليوة).
- أستاذ متفرغ لمادة الاقتصاد بالكليات والمعاهد العسكرية وأكاديمية ناصر العسكرية.